



## دراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية على قيمة الشركة بالتطبيق على شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر

إعداد

د. دينا عبد العليم كريمة

أستاذ المحاسبة المساعد، كلية التجارة، جامعة المستقبل

[dinaakrema@hotmail.com](mailto:dinaakrema@hotmail.com)

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

كريمة، دينا عبد العليم (٢٠٢٣). دراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية على قيمة الشركة بالتطبيق على شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)٢، ٩٧٩-١٠٣٧.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## دراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية على قيمة الشركة بالتطبيق على شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر دينا عبد العليم كريمة

### ملخص البحث:

تعد الأصول الفكرية هي مصطلح يترادف مع الأصول المعرفية، فهي مخزون كلي لرأس المال أو الحقوق المبنية على المعرفة التي تملكها الشركة. وعلى الرغم من أن الأصول الفكرية هي أحد العوامل الفاعلة ضمن عوامل الإنتاج وتعظيم ثروة الشركات إلا أن عملية القياس والإفصاح المحاسبي عنها لم تحظ بالاهتمام سواء من قبل المنظمات المهنية المعنية أو من قبل المعايير المحاسبية والتي لم تنجح في تقديم المعالجات المحاسبية للعديد من المشكلات المتعلقة بالقياس والإفصاح عن الأصول الفكرية.

حتى بعد صدور المعيار الدولي IAS NO. 38,1998 وتبعه المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ والمعدل في سنة ٢٠١٥ ثم ٢٠٢٠ فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة متضمنة الأصول الفكرية مثل براءة الاختراع والعلامة التجارية وقوائم العملاء وأسرار المهنة. حاول البحث دراسة مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية، ومحاولات علاجها ثم أثر القياس والإفصاح عنها على قيمة الشركة.

وقد أجرت الباحثة دراسة ميدانية وتطبيقية على عدد من شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. وقد اعتمدت الباحثة على مقياس (Sveiby,98) لتقدير الأصول الفكرية، أما المتغير التابع فتمثل في قيمة الشركة وتم احتسابه بتطبيق نموذج Tobin's Q. وأشارت النتائج الى أن غياب عنصر الإلزام يعد سببا أساسيا لعدم إهتمام إدارات الشركات بالقياس والإفصاح عن الأصول الفكرية، على الرغم من تأكيد النتائج على وجود علاقة معنوية بين الأصول الفكرية وقيمة الشركة. وعند دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرين من خلال احتساب النسبة الأرجحية Odds ratio وجد أنه كلما زادت الأصول الفكرية زادت احتمالية ارتفاع قيمة الشركة بمقدار محدد. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المنظمات المهنية القائمة على سن المعايير والتشريعات الدولية بتقديم خطأ ملزما واضحا للقياس والتقارير عن الأصول الفكرية، وتذليل ما يواجه ذلك من عقبات.

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح المحاسبي، الأصول الفكرية، قيمة الشركة.

## ١ - مقدمة البحث

أصبحت قيمة الدول تعتمد على قدر العلم والمعرفة الذي تمتلكه، كما أصبح تقدم المجتمعات يقاس بعدد علماءه ومفكره ودرجة التراكم العلمي والمعرفي الذي يمتلكونه، وأصبحت المنافسة بين الشركات في القطاعات المختلفة غير قاصرة على ممتلكاتها الملموسة، حيث أنه وبفعل التطور السريع الذي حدث في تقنيات المعلومات والاتصالات، ظهرت الخبرة البشرية ك رأس مال. وأصبحت المعلومات سلعة ذات قيمة، والإبداع والابتكار سمة للنجاح والتطور، فتحول اهتمام الشركات من الموارد الطبيعية إلى الموارد الفكرية بسبب حاجتها إلى عقل معرفي وتنوع للرؤى للوصول إلى حلول إبداعية قادرة على تجاوز العقبات. فزادت أهمية الأصول الفكرية من معرفة ومهارات للعاملين وخبرات للقيادات والبحوث والتطوير وحقوق الملكية الفكرية والعلاقات مع العملاء، وأصبحت هذه الأصول هي مصدر النمو والتطور وزيادة القدرة التنافسية بين منظمات الأعمال حيث أصبحت الشركات تحتاج إلى أنواع من المعلومات التي يمكن أن يطلق عليها المعلومات الإستراتيجية حتى تتمكن من إنجاز أنشطتها بأسلوب يميزها عن المنافسين مثل معلومات ربحية المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء وحصص السوق ورضاء العملاء والابتكارات التكنولوجية (Atkinson et al., 2001).

فالأصول الفكرية تعد مصدراً لتحقيق الثروة والمكانة المميزة بين الشركات من خلال مساهمتها في تحقيق عدة أهداف على مستوى الشركة مثل الاستحواذ على الابتكارات قبل منافسيها، وتعظيم المركز الإستراتيجي من خلال تدعيم حجمها السوقي وقيادتها له، وزيادة ولاء عملاءها وتحسين إنتاجيتها وإدارة تكاليفها وعلى الرغم من هذه الأهمية للأصول الفكرية، إلا أن هناك قصور واضح في النموذج المحاسبي الحالي في تقديم المعالجات المحاسبية المناسبة للقياس والإفصاح عنها. وظهرت الفجوة بين القيمة السوقية للشركة وقيمتها الدفترية، حيث لم تعد الميزانية انعكاساً صادقاً لحقيقة المركز المالي فهي لم تعد تعكس القيمة الحقيقية لما تملكه الشركة بسبب إغفالها للأصول الفكرية، كما لم تعد قوائم الدخل قادرة على التعبير عن النتيجة الحقيقية لأعمال المنشآت بسبب عدم اهتمامها بالاستثمار في تطوير وتنمية الموارد الفكرية، وحتى وإن تعرضت لها فهي تعالج كنفقات جارية وليست رأسمالية رغم أن منافع الأصول الفكرية هي في الأساس تتعلق بالمستقبل.

## ٢ - مشكلة البحث

ظهرت الأصول الفكرية نتيجة للتطور الكبير في منشآت الأعمال حيث اعتبرت كأحد أهم العوامل الفاعلة التي تركز عليها في خلق وزيادة وتعظيم ثروتها. وقد زادت الأهمية النسبية للأصول الفكرية حيث ورد تقرير جمعية الحقوق الفكرية الأمريكية AIPLA عام ٢٠٠٠ والذي ألقى الضوء على التغير الذي حدث في عناصر الأصول غير الملموسة متضمنة الأصول الفكرية على مدى السنوات ما بين ١٩٧٨ إلى ١٩٩٧، حيث كانت الأصول غير

الملموسة عام ١٩٧٨ تمثل ٢٠٪ وكانت الأصول الملموسة حينها تمثل ٨٠٪ ولكن أصبحت الأصول غير الملموسة متضمنة الأصول الفكرية تمثل ٧٣٪ عام ١٩٩٧ (Qualey, 2001) وتعد الأصول الفكرية بمثابة مخزون كلي لرأس المال أو الحقوق المبنية على المعرفة التي تملكها المنشآت IFAC 1998. وعلى الرغم من أن الأصول الفكرية هي أحد العوامل الفاعلة ضمن عوامل الإنتاج وتعظيم ثروة الشركات إلا أن القياس والإفصاح المحاسبي عنها لم يحظ بالاهتمام سواء من قبل المنظمات المهنية المعنية أو من قبل المعايير المحاسبية وهو ما قد أشارت إليه عدد من الدراسات السابقة في هذا الصدد (Deep & Narwal, 2014; Kamath, 2015; Widiatmoko et al., 2020; Weqar et al., 2020) إلى وجود قصور واضح في المعالجات المحاسبية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن الأصول الفكرية بسبب صعوبة تحديدها وصعوبة تحديد العوائد من هذه الأصول الفكرية، أو صعوبة تقدير العمر الإنتاجي لها بسبب طبيعتها التي تتسم بعدم الاستقرار والثبات. كما يعد قصور المعايير المحاسبية المتعلقة بقياس الأصول الفكرية والإفصاح عنها أيضاً من المعوقات الأساسية للقياس والإفصاح عنها. فعلى الرغم من صدور المعيار الدولي IAS, NO. 38, 1998 والمتعلق بقياس الأصول غير الملموسة متضمنة الأصول الفكرية مثل براءة الاختراع والعلامة التجارية وقوائم العملاء وأسرار المهنة والشهرة المشترية، إلا أن هذا المعيار إتسم بعدد من نقاط الضعف من أهمها أنه فصل بين مرحلتين البحوث والتطوير فاعتبر النفقات التي تنفق في مرحلة البحوث كنفقات جارية أما نفقات مرحلة التطوير فتعالج كنفقات جارية أو قد يتم رسملتها، حيث إعتبر المعيار أن الرسملة لا بد وأن يصاحبها تأكيد تام بعوائدها المستقبلية وهو أمر غير منطقي فكافة أشكال الإستثمارات يصاحبها درجة من المخاطرة وعدم التأكد. كما أشار المعيار إلى أن هناك بعض الأصول الفكرية التي قد يصعب الاعتراف بها كأصول حتى ولو ترتب عليها منافع مستقبلية مثل ولاء العاملين ومزايا التدريب والمعرفة الفنية للعاملين. حتى بعد صدور المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢م لم ينجح أيضاً في تقديم خطأ استرشادياً واضحاً لجميع المعالجات المحاسبية للأصول الفكرية. بما يعني قصور المعايير المحاسبية في تقديم قواعد واضحة لقياس الأصول الفكرية. من هنا يحاول البحث دراسة مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية، وتقديم مقترحات لعلاجها، ثم دراسة أثر القياس والإفصاح عنها على قيمة الشركة بالتطبيق على شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

### ٣- أهمية ودوافع البحث

**الأهمية الأكاديمية:** يهتم الجانب النظري من البحث بالتأصيل العلمي لماهية الأصول الفكرية وتصنيفاتها سواء في الفكر المحاسبي من خلال النماذج المختلفة للباحثين، أو من خلال الإصدارات المختلفة للمعايير المحاسبية من قبل المنظمات المهنية، وكذلك التعرض لمشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية وأثره على قيمة الشركة، وهو ما لم تتعرض له الدراسات السابقة خاصة في مصر وعلى المستوى الإقليمي.

**الأهمية العملية:** دراسة مدى التزام الشركات المصرية بالإفصاح عن الأصول الفكرية، ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي لها من قبل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لتحديد مدى الحاجة الى سنّ المعايير والتشريعات الدولية والأمريكية من قبل المنظمات المهنية FASB, IASB وكذلك اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني في مصر وذلك لتقديم خطأ استرشاديا واضحا للقياس والتقارير عن الأصول الفكرية، وتذليل ما يواجه ذلك من عقبات.

#### 4- هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية على قيمة الشركة، وكذلك التعرض لمشكلات القياس والإفصاح عنها، مع تقديم مقترحات علاجها. وتحقيقاً لهذا الهدف يتعرض البحث للأهداف الفرعية التالية:

- دراسة مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية.
- تقديم مقترحات لعلاج مشكلات القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية.
- دراسة تطبيقية لأثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية على قيمة الشركة.

#### 5- فروض البحث

- سوف تقوم الباحثة باشتقاق فروض البحث نظرياً ثم اختبارها عملياً في الجزء التطبيقي في جزء لاحق من البحث
- الفرض الأول:** يوجد معوقات في القياس المحاسبي للأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المقيدة بالبورصة المصرية.
- الفرض الثاني:** يوجد صعوبات في الإفصاح عن الأصول الفكرية في القوائم المالية وملحقاتها في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المقيدة بالبورصة المصرية.
- الفرض الثالث:** يسهم تطبيق مقترحات العلاج في تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية بالقوائم المالية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المقيدة بالبورصة المصرية.
- الفرض الرابع:** يؤدي القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية إلى زيادة قيمة الشركة.

#### 6- نطاق البحث وحدوده.

- أجريت الدراسة الميدانية والتطبيقية على شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، التي توافرت لها بيانات كاملة عن قوائمها المالية.
- سوف تعتمد الباحثة في قياس الأصول الفكرية على دراسة العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية مع ثبات العوامل الأخرى مثل التضخم والشهرة دون غيرها من أساليب القياس، أما قيمة الشركة فيتم قياسها باستخدام مؤشر Tobin Q للشركات محل البحث دون غيرها من نماذج القياس.
- يخرج عن إطار هذا البحث اختبار أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية على متغيرات أخرى مثل جودة التقارير المالية وغيرها.
- لن يتناول البحث بالتحليل والدراسة المحاسبة عن الشهرة وعلاقتها بالأصول الفكرية.

#### 7- منهج البحث

يجمع البحث بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي حيث يحاول المنهج الاستنباطي دراسة واستنباط الكتابات والدراسات السابقة المتضمنة بالفكر المحاسبي عن ماهية الأصول الفكرية والمشكلات المتعلقة بالقياس والإفصاح عنها، أما المنهج الاستقرائي فيحاول الربط بطريقة منطقية بين الجوانب الفكرية للأصول الفكرية والمعالجات المحاسبية لقياسها والإفصاح عنها وأثره على قيمة الشركة.

#### 8- خطة البحث

- تحقيقاً لأهداف البحث وللتحقق من فروضه يتم تقسيم الجزء التالي من البحث كما يلي:
- المبحث الأول:** الإطار المحاسبي للأصول الفكرية وإنعكاسها على قيمة الشركة.
  - المبحث الثاني:** مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية، ومقترحات علاجها.
  - المبحث الثالث:** الدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث.
  - المبحث الرابع:** دراسة ميدانية وتطبيقية عن أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية على قيمة الشركة.
  - المبحث الخامس:** النتائج والتوصيات ومقترحات البحوث المستقبلية

## المبحث الأول: الإطار المحاسبي للأصول الفكرية وانعكاسها على قيمة الشركة.

### ١/١ ماهية الأصول الفكرية وأهميتها

تعددت المحاولات لتحديد ماهية الأصول الفكرية سواء على مستوى الدراسات أو على مستوى المنظمات المهنية حيث لا يوجد تعريف عام متفق عليه للأصول الفكرية حتى الآن Van (et al.,2001). (Bhatti & Zaheer, 2014) عرف الأصول الفكرية بأنها "جميع البنود الفكرية والشكلية مثل المعلومات والخبرة والمعرفة والتي يمكن الاعتماد عليها لتعزيز قيمة الشركة الاقتصادية. كما عرفها (Toorchi et al.,2015) بأنها كافة الاستثمارات النقدية في الأصول غير النقدية التي قدمتها الشركة لتحقيق منافع وأرباح مستقبلية، أما (Jussupova, 2017) فقد عرفها بأنها مجموعة الموارد المالية غير المادية التي تحقق ميزة تنافسية للشركة وعلى المستوى الإقليمي عرفها (زغلول ٢٠٠٢) بأنها مجموعة القيم غير الملموسة التي تتحدد بالفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة وقيمتها الدفترية.

أما على مستوى المنظمات المهنية فقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأصول الفكرية بأنها القيمة الاقتصادية لنوعين من الأصول غير الملموسة وهما رأس المال التنظيمي (الهيكلي) ورأس المال البشري. أما مجلس معايير المحاسبية الدولية 1998 IASB فقد أصدر المعيار الدولي ٣٨ الذي أشار في تعريفه للأصول الفكرية بأنها أصول غير نقدية تستخدم في الإنتاج أو توريد السلع والخدمات وتحتكرها الشركة نتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية في المستقبل. وأشار الاتحاد الدولي للمحاسبين 1998 IFAC بأن الأصول الفكرية هي أصول غير ملموسة أو فكرية أو معرفية وتعتبر مخزون كلي لرأس المال أو الحقوق المعتمدة على الخبرة والمعرفة التي تمتلكها الشركة. وقد تعرض معيار المحاسبة المصري رقم ٢٣ المعدل لسنة ٢٠١٥ لها بأنها أصول ذات طبيعة غير نقدية غير ملموسة وليس لها وجود مادي ويحتفظ بها للاستخدام في الإنتاج وتوفير السلع أو الخدمات أو التأجير للغير ويتوقع منها منافع مستقبلية مثل إيرادات من بيع منتجات أو خدمات ووفورات تخفيض التكاليف.

### بتحليل التعريفات السابقة ترى الباحثة ما يلي:

- أن الأصول الفكرية هي كل ما تملكه الشركة ويحقق لها ميزة تنافسية عن غيرها من الشركات بسبب الخبرة والمعرفة والقدرة على الابتكار والتطوير.
- أن قيمة الأصول الفكرية تتأني من قدرتها على توليد منافع مستقبلية من خلال تحقيقها لإيرادات متوقعة.
- يمكن تقدير قيمة الأصول الفكرية من خلال احتساب الفرق بين القيمة السوقية لأصول الشركة والتزاماتها وقيمتها الدفترية، هذا على الرغم من أنه قد يكون هناك عوامل أخرى تؤدي إلى هذا الفرق مثل التضخم.

- أكدت معايير المحاسبة المصرية في تعريفها للأصول الفكرية ما سبق وأشارت إليه المعايير الدولية فكليهما ركزا على كونها أصولاً غير نقدية تتدخل في العديد من أنشطة الشركة ويترتب عليها منافع مستقبلية.

من هنا يمكن الباحثة تعريف الأصول الفكرية بأنها أصول غير نقدية تعتمد على الإبداع والابتكار والتحديث، وتحتكرها الشركة بهدف تحقيق ميزة تنافسية تؤدي بها إلى توليد منافع اقتصادية مستقبلية. ويمكن إجمال أهمية الأصول الفكرية فيما يلي:  
(Bhatti&Zaheer,2014;Jussupova,2007)

- تعظيم الثروة: حيث تعتمد الشركات عليها كأحد المقومات الفاعلة في زيادة ربحيتها والمحافظة على قيمتها السوقية.

- الميزة التنافسية: و تعتمد عليها الشركة في تدعيم موقفها التنافسي.

- تدعيم الابتكار والتطوير: فتطوير الشركة وتحديثها لن يحدث إلا من خلال تدعيم الاستثمار في الأصول الفكرية والتشجيع على زيادة المعرفة وتراكم الخبرات.

#### ٢/١ عناصر أصول الملكية الفكرية

لا يوجد تصنيف محدد لعناصر أصول الملكية الفكرية سواء في الفكر المحاسبي وما قدم من نماذج مختلفة، أو من قبل المنظمات المهنية وتعرض الباحثة لأهم هذه التصنيفات فيما يلي:

#### ١/٢/١ تصنيفات المنظمات المهنية الدولية أو الإقليمية أو المحلية:

- أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية 1998, IAS No. 38 إلى أن عناصر أصول الملكية الفكرية للشركة تتمثل في براءة الاختراع، وحقوق النشر، وقواعد بيانات العملاء، والرخص، وبرامج الكمبيوتر، والعلامات التجارية، والمعرفة الفنية للعاملين.
- أما مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فقد أشار في تقريره 1999, No 201- A إلى أن عناصر الأصول الفكرية تتمثل في: الأصول المرتكزة على العلاقات مع العملاء، والمعتمدة على العقود القانونية، والمعتمدة على التكنولوجيا، والأصول المعتمدة على السياسات التنظيمية والمالية.
- صنفت 1998 IFAC وهو الاتحاد الدولي للمحاسبين الأصول الفكرية إلى ثلاث تصنيفات رئيسية، وأورد تحت كل تصنيف عدد من الأمثلة، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:



جدول رقم (١)

تصنيف IFAC للأصول الفكرية

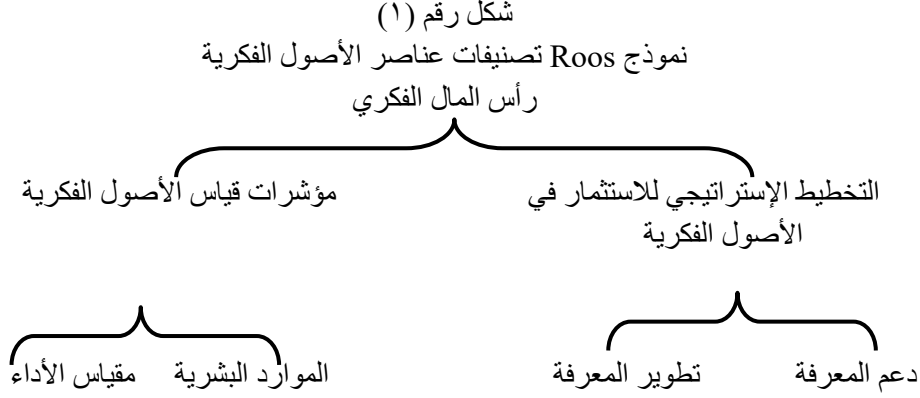
أصول هيكلية		علاقات مع العملاء	أصول بشرية
ملكية فكرية	بنية تحتية		
١- ثقافة الشركة	١- براءة الاختراع	١- قنوات التوزيع	١- التعليم
٢- التصميمات	٢- حقوق التأليف والنشر	٢- العملاء	٢- المعرفة والمهارة
٣- فلسفة الإدارة	٣- الأسرار التجارية	٣- العلامة التجارية	٣- الولاء المهني
٤- نظم المعلومات	٤- عمليات الإدارة	٤- الشركات المساعدة	٤- التقنيات المهنية
	٥- نظم الشبكات	٥- التراخيص	٥- التقنيات النفسية
		٦- اتفاقيات الامتياز	٦- ريادة الأعمال
			٧- القدرة على التطوير

وفي هذا الصدد أوردت اتفاقية الجات اتفاقية تخص الملكية الفكرية وهي أحد العناصر الأساسية للأصول الفكرية حيث ظهرت اتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة Trade Related Intellectual Property Rights TRIPS وكان مقرها مراكش عام ١٩٩٤ وتضمنت الاتفاقية حقوق المؤلف، والعلامات التجارية، والتصميمات الصناعية، وبراءات الاختراع وحماية المعلومات السرية. وفي نفس الإطار جاء القانون المصري لحماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ عام ٢٠٠٢ بأهمية حماية الملكية الفكرية من إساءة استخدامها أو إساءة استخدام التكنولوجيا بما يشمل حدود الحماية لحقوق براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية والعلامات التجارية وحقوق المؤلف وغيرها. وقد أشار معيار المحاسبة المصري رقم ٢٣ المعدل لسنة ٢٠١٥ في الفقرة رقم (٩) إلى تحمل الشركة الالتزامات في سبيل الحصول على الأصول غير الملموسة متضمنة الأصول الفكرية مثل المعارف العلمية أو التقنية وتطويرها وتحسينها، أو عند تصميم أنظمة جديدة، والتراخيص، وحقوق الملكية الفكرية، والمعرفة بالسوق والعلامات التجارية متضمنة الاسم التجاري، وحقوق النشر، ومن أمثلة البنود السابقة: برمجيات الكمبيوتر، وبراءات الاختراع، وتراخيص صيد الأسماك وغيرها وحصص الاستيراد والأنصبة و الامتيازات والعلاقات مع العملاء وقواعد بيانات العملاء .

٢/٢/١ نماذج الباحثين في تصنيف عناصر الأصول الفكرية

أ- نموذج (Brooking, 1997) تتمثل مكونات الأصول الفكرية في حقوق الملكية الفكرية مثل براءة الاختراع، والأصول السوقية مثل العلامات التجارية وولاء العملاء. والأصول البشرية مثل المعرفة والمهارة لدى العاملين. وأصول البنية التحتية مثل نظم تكنولوجيا المعلومات.

ب- وفي نفس العام قدم (Roos et al., 1997) نموذجاً والذي قسمه إلى التخطيط الإستراتيجي للاستثمار في الأصول الفكرية ومؤشرات قياس الأصول الفكرية وذلك كمايلي:



ج- نموذج (Bontis, 1998) صنف الأصول الفكرية وفقاً لهذا النموذج إلى:

- أصول بشرية تتمثل في المعرفة والخبرة التي يملكها العاملون والموظفين داخل الشركة.
  - الأصول المكتسبة نتيجة الممارسات والبحث والتطوير والتكنولوجيا المتوافرة.
  - الأصول المجتمعية وهي التي تكتسب من خلال رضا العملاء وولاءهم للمنظمة ولخدماتها.
- د- نموذج (Khalique, 2013) ويعد من أحدث النماذج التي قدمت في تصنيف رأس المال الفكري:
- رأس المال التنظيمي: يتضمن كافة البنود غير البشرية مثل قواعد البيانات والإستراتيجيات والمعارف التي تستمر بالشركة حتى بعبدا عن موظفيها مثل براءات الاختراع وقواعد البيانات التكنولوجية والعلامات التجارية.
  - رأس المال البشري: يساعد على خلق قيمة حقيقية للشركة فهو يتمثل في المعرفة والمهارة والقدرة على التحديث والابتكار لدى موظفيها والعاملين بها. حيث تمثل الأصول البشرية أحد الأصول غير الملموسة الأكثر أهمية تدعم باقي مكونات وعناصر الأصول الفكرية.
  - رأس المال المتعلق بالعملاء: يعد رضا العميل وولاءه واستمراريته مع الشركة أحد أصولها غير الملموسة، فعلاقات الشركة الخارجية في السوق وقدرتها على جذب العملاء والحفاظ عليهم من العوامل الضرورية، والتي ينعكس أثارها في صورة زيادة في إيراداتها وزيادة في قيمتها السوقية، وهو جزء لا يتجزأ من المكونين السابقين للأصول الفكرية.

- رأس المال التكنولوجي: ويتمثل فيما تمتلكه الشركة من موارد تكنولوجية، وتقنيات حديثة تميزها وتساعد في تطوير عملها، وهو ما يسهم في توليد منافع اقتصادية مستقبلية للشركة، وتدعيم موقفها وقيمتها السوقية.
  - رأس المال الاجتماعي: ويتمثل فيما تمتلكه الشركة من علاقات اجتماعية مع الشركات الأخرى وهو ما تبحث عنه معظم الشركات، حيث يستوجب وجود نشاط مستمر وعلاقات اجتماعية لدى تلك الشركات مع غيرها. مما يساعد في خلق قيمة مضافة لدى تلك الشركات.
- ترى الباحثة من العرض السابق لنماذج تصنيف عناصر الأصول الفكرية سواء على مستوى الدراسات أو على مستوى المنظمات المهنية ما يلي:
- ١- لم يظهر بالفكر المحاسبي تصنيف محدد لعناصر الأصول الفكرية فالبعض صنفها كأصول بشرية وأصول سوقية وأصول بنية تحتية، بينما صنفها البعض الآخر إلى تخطيط إستراتيجي للاستثمار في الأصول الفكرية، وذهب البعض في تصنيفها إلى كونها رأس مال تنظيمي ورأس مال بشري ورأس مال تكنولوجي ورأس مال اجتماعي.
  - ٢- اختلفت أيضا المداخل المستخدمة في التصنيف على مستوى المعايير المحاسبية فاختلاف القياس والإفصاح عن تلك الأصول. حيث اهتمت المعايير الدولية بتصنيفها طبقاً للعلاقات مع العملاء، والتكنولوجيا المستخدمة والعقود القانونية، والسياسات التنظيمية والمالية. بينما اهتم معيار المحاسبة المصري بتصنيفها طبقاً للالتزامات التي تتحملها المنشأة في التطوير والتحسين والتنفيذ للعمليات الجديدة.
  - ٣- حظي حق الملكية الفكرية باهتمام العديد من الدراسات والقوانين مثل اتفاقية الجات والقانون المصري واللذين اهتمتا بحدود الحماية لها وعدم الإساءة في استخدامها. وهي تركز على العنصر البشري وما يتميز به من مهارات يترتب عليها منافع مستقبلية. مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النوع من الأصول غير الملموسة وما يشابهها من معرفة ومهارات بشرية قد لا تستطيع الشركة تحقيق السيطرة الكاملة عليها مستقبلاً نتيجة احتمالية انتقال هذه المهارات البشرية إلى شركات أخرى بمزايا أفضل.
  - ٤- يمكن إيجاز أهم مكونات الأصول الفكرية وفقاً للعرض السابق فيما يلي:
- الأصول البشرية: وتتمثل في القيمة المضافة التي تتحقق كنتيجة للمعرفة والمهارة والقدرة على التحديث والابتكار لدى الموظفين والعاملين بالشركة، والاستثمارات في تدريبهم وتنمية مهاراتهم. وهي تعد قوة داعمة لباقي مكونات وعناصر الأصول الفكرية.

- الأصول الهيكلية (التنظيمية): وتتمثل من خلال عدد براءات الاختراع، وعدد برامج تكنولوجيا المعلومات الجديدة وحجم قواعد البيانات ونظم الاتصال وصافي إيراد / تكلفة تكنولوجيا المعلومات.

- الأصول المرتبطة بالعلاقات مع العملاء: وتتمثل من خلال عدد العملاء الجدد، وعدد الأسواق الجديدة، والمبيعات، ومتوسط حجم العملاء، ومدى رضا العملاء وسمعة الشركة.

### ٣/١ أساليب الإنفاق على الأصول الفكرية والتقرير عنها

تعددت اتجاهات الباحثين في تحديد أساليب الإنفاق في الأصول الفكرية (حسن، ٢٠٠٨، الساعدي، ٢٠١١)، حيث يعتبر البعض أنه يتمثل في كل أوجه الإنفاق التي تقوم بها الشركة لتدعيم القدرات الانسانية للعاملين وترقيتهم وتحديث تقنياتهم ومهاراتهم وذلك في صورة تدريبات مستمرة لهم لتعزيز مزاياها التنافسية ومن ثم تدعيم قيمتها السوقية بالنسبة للشركات المنافسة. بينما أشار البعض الآخر إلى أن الإستثمار في الأصول الفكرية قد يأخذ شكل الإنفاق على استقطاب واجتذاب العنصر البشري ذو الكفاءة والمهارة المتميزة وكذلك ذوي الخبرات الخاصة. أما عن اتجاهات التقرير عن هذا الإنفاق فقد تعددت أيضاً المداخل في هذا الشأن:

- ذهب البعض إلى اعتبارها أصل، طالما أنها يترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية، إلا إنها في واقع الأمر تعالج كمصروفات تشغيل تظهر ضمن بند المصروفات بقائمة الدخل، بينما يرى البعض الآخر أنها تعالج كمصروفات رأسمالية، حيث تعتبر أن العاملين بالشركة هم أصول ولا بد من إظهار قيمتهم بالقوائم وهذا الاتجاه يكون من المنطقي تطبيقه في الشركات التي تمثل المهارة والمعرفة جزء كبير من قيمتها وثروتها مثل شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- قد ينظر إلى الإنفاق في الأصول الفكرية على أنه إلتزام مثل باقي الإلتزامات وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن العنصر البشري لا يمتلك وإنما تحافظ عليه الشركة وتحمل مسؤوليتها تجاهه.

وتميل الباحثة إلى إعتبار الإنفاق في الأصول الفكرية أيا كانت أوجه هذا الإنفاق من المصاريف الرأسمالية وليست الجارية لما قد يترتب على إنفاقها من توليد منافع اقتصادية مستقبلية، حيث يعزز الاستثمار فيها من مستوى أداء الشركة وتدعيم مزاياها التنافسية، كما أن زيادة الإنفاق في الأصول الفكرية يعد مقياساً على قدرة الشركة على توفير مناخ تدريبي وتطويري مناسب للعاملين، وكذلك إجتذاب الكفاءات والكوادر ذات القدرة على الإبداع والابتكار والتحديث.

#### ٤/١ دراسة العلاقة بين الأصول الفكرية وقيمة الشركة

##### ١/٤/١ ماهية قيمة الشركة وأهميتها

يعبر عنها بالفرق بين سعر بيع أسهمها وتكلفة شرائها أي تتحدد قيمة الشركة بالقيمة السوقية لأسهمها في السوق، كما تعرف بأنها مقدار التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على الأسهم. أو قد يعبر عنها بأنها عائد السهم أو هي فرص نمو الشركة في المستقبل. ولتحديد قيمة الشركة أهمية كبيرة وذلك لما يلي: (Doron,2010; Pablo,2007)

أ- يولي المستثمرون أهمية كبيرة لقيمة الشركة لأنه يعد انعكاساً لربحيتها وأرباحها الموزعة مستقبلاً.

ب- يولي الدائنون أهمية كبيرة لتحديد قيمة الشركة لأنه مؤشر على حجم السيولة لدى الشركة وقدرتها على سداد قروضها، وما يترتب عليها من فوائد.

ج- يولي المديرون أهمية كبيرة لمعرفة قيمة الشركة لما يترتب عليها من قرارات حالية ومستقبلية، حيث أن قيمة الشركة تعني تدعيم لقدرتها التنافسية في السوق، وبالتالي قدرتها على اجتذاب المزيد من المستثمرين، مما يزيد من أسعار أسهمها.

##### ٢/٤/١ نماذج تحديد قيمة الشركة

تصنف نماذج تحديد قيمة الشركة إلى نوعين أساسيين (Abbasi et al.,2012; Pablo, 2007):

##### ١/٢/٤/١ نماذج محاسبية

• القيمة السوقية: ويقصد بها سعر السهم نتيجة البيع والشراء في الأسواق وهو قيمة غير مستقرة حيث تتحكم عدة عوامل فيه مثل وضع الشركة المالي، وطبيعة سياساتها الإدارية، وسياسة توزيع الأرباح.

• صافي المركز المالي وحقوق الملكية: ويعبر عنها بالفرق بين الأصول والالتزامات، أو باحتسابها كنسبة بين صافي حقوق الملكية على عدد الأسهم، أو حصص المساهمين مع إضافة الأرباح الموزعة لهم والربح المرحل والاحتياطيات مخصوماً منها إجمالي الالتزامات.

##### • مقياس Tobin's Q

وهو مقياس اعتمدت عليه معظم الدراسات التي تبحث في قيمة الشركة، حيث يتم احتساب قيمة الشركة وفقاً لهذا النموذج باستخدام المعادلة التالية: القيمة السوقية لحقوق الملكية مضافاً إليها القيمة الدفترية للديون مقسوماً على القيمة الدفترية للأصول. وكلما كانت نسبة

Tobin's Q أكبر من الواحد الصحيح كان ذلك مؤشراً على زيادة قيمة الشركة، وبالتالي زيادة قدرتها على الاستثمار وزيادة فرصها في النمو والتطور.

#### ٢/٢/٤/١ نماذج اقتصادية

- طريقة القيمة الاقتصادية المضافة ويعبر عنها بمقدار التغير في صافي الدخل بعد استبعاد تكلفة رأس المال، وهي تعتمد على تعظيم قيمة ثروة المساهمين كهدف أساسي، وتشتط أن تكون الأرباح المتوقعة تزيد عن تكلفة رأس المال.
- طريقة احتساب الشهرة وما يترتب عليها من زيادة في قيمة الشركة نتيجة ما تتمتع به من سمعة، ولكن يعاب عليها أن هذا التقدير يتم بطريقة حكمية وغير موضوعية.
- القيمة السوقية المضافة وهي تعد طريقة بسيطة لاحتساب القيمة حيث تتمثل في القيمة البيعية للأسهم مخصوماً منها القيمة الدفترية لها.

وترى الباحثة أن معظم طرق تقييم القيمة التي تعتمد على سعر السهم لا بد وأن يراعي فيها العوامل التي تؤثر فيه، فسعر السهم هو سعر متذبذب يخضع للعرض والطلب والتضخم مما يؤدي إلى عدم ثبات واستقرار قيمة الشركة المحسوبة وفقاً له، وتفضل الباحثة الطرق المحاسبية في احتساب قيمة الشركة وسوف تعتمد على نموذج Tobin's Q حيث أنها الطريقة الأكثر استخداماً في الدراسات وبسبب توافر البيانات المحاسبية اللازمة لتطبيق النموذج.

#### ٣/٤/١ انعكاس الأصول الفكرية على قيمة الشركة

لم تعد قيمة الشركة قاصرة على ما تمتلكه من أصول ملموسة فزيادة المنافسة والتطورات الكثيرة في تكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من أهمية امتلاك كل شركة لقدر من المهارات والمعرفة والقدرة على الابتكار والتحديث أدى إلى إلقاء الضوء على أهمية الأصول الفكرية، إذ تسهم هذه الأصول في تطوير إستراتيجية العمل وتحسين الأداء داخل الشركات، ومن ثم زيادة قيمة الشركة. فالأصول الفكرية جنباً إلى جنب مع الأصول الملموسة يكونان معاً نموذج فعال يضمن حسن سير عمليات الشركة، ومن ثم توليد معلومات على درجة عالية من المصدقية والوضوح تساعد على كسب ثقة الأطراف الخارجية وزيادة الطلب على أسهمها وزيادة قيمتها في السوق. وهنا يثار تساؤل عن القياس والإفصاح عن هذه الأصول الفكرية وتأثيره على قيمة الشركة وهو ما سوف تتعرض له الباحثة في الجزء التالي من البحث.

## المبحث الثاني: مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية

### ١/٢ القياس المحاسبي للأصول الفكرية

#### ١/١/٢ أهمية القياس المحاسبي للأصول الفكرية

- يعد قياس الأصول الفكرية بمثابة مجموعة من الإجراءات التي تستخدمها المنشأة لتقدير ممتلكاتها من الأصول الفكرية وهي نماذج القياس المحاسبية التقليدية التي تستخدم لتقييم موجوداتها الفكرية واللازمة لتطوير قيمتها الاقتصادية. وقد تعرضت العديد من الدراسات لأهمية قياس الأصول الفكرية ويمكن للباحثة إجمالها فيما يلي: (الغلبان، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩; Smith, 2005)
- يجدر قياس قيمة الأصول الفكرية بما تضمه من مهارات وخبرات بصورة دقيقة خاصة في المجتمعات التي تتعاضد فيها المعرفة وتشكل جزءاً كبيراً من قيمة الشركة وقيمة المنتج.
  - عدم قياس الأصول الفكرية والإفصاح عنها في القوائم المالية يعوق من قدرة الشركة على سرعة الاستجابة للمتغيرات والظروف المحيطة.
  - أن خلق القيمة للعملاء وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة للشركة يعتمد على إستراتيجية الشركة في تقييم جميع المعارف والمهارات المملوكة لها ممثلة في الأصول الفكرية.
  - يساعد قياس الأصول الفكرية على توليد القيمة الحقيقية للشركة وتحقيق التنمية المستدامة.
  - ان الاستفادة من مهارات وخبرات العاملين وقياسها والإفصاح عنها ووقوف الشركة على حقيقة وضعها الاقتصادي يساهم في حمايتها من المخاطر مثل خطر الإفلاس.
  - يساعد قياس الأصول الفكرية على التقييم العادل لأداء الشركة والوقوف على مدى قدرتها على مواكبة ومناصفة التطورات العالمية.
  - تمكين الأطراف المعنية من بناء قرارات رشيدة، حيث تعكس القوائم المالية الصورة الحقيقية عن الشركة ووضعها الاقتصادي الحقيقي.
  - أن الأساليب المحاسبية التقليدية غير كافية لبناء التوجهات الإستراتيجية للشركات، لذلك لابد من استخدام مقاييس الأصول الفكرية كأداة تكميلية لمساعدة الإدارة وحتى يمكنها تقويم نقاط القوة والضعف بصورة سليمة.

## ٢/١/٢ مشكلات قياس الأصول الفكرية

تتعدد مشكلات قياس الأصول الفكرية ويمكن تلخيصها في مجموعتين أساسيتين:  
(FASB,1984;FASB 1980;AASB,1996;Berk&Green,2004)

١/٢/١/٢ مشكلات ناتجة عن قصور الأساليب المحاسبية التقليدية: حيث تحدث هذه المشكلات بسبب صعوبة التقدير والاعتراف بالأصول الفكرية، فطبقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها يتم الاعتراف بالأصل وإدراجه في صلب القوائم المالية إذا توافر فيه الشروط التالية:

- أن يترتب على امتلاكه منافع مستقبلية.
- أن يمكن تقدير هذه المنافع.
- أن يمكن السيطرة على المنافع المحققة.

ووفقاً لبيان المفاهيم رقم (٥) الذي أصدرته FASB عام ٨٤ باصداراته المتتالية أن شروط الاعتراف وإثبات العنصر في القوائم المالية هي التعريف، والقابلية للقياس والملاءمة، وإمكانية الاعتماد والموثوقية. أما لجنة معايير المحاسبة الدولية فقد حددت شروط الاعتراف بالأصول في القوائم في شرطين:

- أن يكون من المحتمل توليد منافع اقتصادية مستقبلية من الأصل.
- أن يمكن تقدير تكلفة الأصل.

وبدراسة الشروط السابقة ومدى تماثلها مع الأصول الفكرية فإنه يلاحظ ما يلي:

أولاً: تحتوي الأصول الفكرية على مفهوم تولد المنافع الاقتصادية المستقبلية ولكن مع ارتباط ذلك بدرجة من المخاطرة وعدم التأكد بالنسبة للعديد من الأصول الفكرية، فمثلاً بالنسبة للبحوث والتطوير التي قد ينفق عليها الكثير من الأموال من خلال المشروعات البحثية التي تهدف إلى تنويع المنتجات وتحديثها إلا أنه قد لا يترتب على هذا الإنفاق أي مردود أو منفعة في المستقبل.

ثانياً: قد يكون هناك فجوة زمنية بين الإنفاق على البحوث والتطوير وتحقيق المنفعة، وتتحمل البحوث والتطوير بالعديد من المخاطر مثل المخاطر الفنية المحيطة بالتوصل للابتكار، ومخاطر التدفقات النقدية الناتجة عن الاختراع، أو مخاطر عدم استكمال الاختراع بسبب أسبقية الآخرين، أو المخاطر المرتبطة بتكلفة الاختراع. وتعالج الكثير من الشركات تكلفة البحوث والتطوير - وتجنباً لهذه المخاطر - على اعتبار أنها مصروفات جارية على الرغم من



أنه من الأفضل رسملتها ومعالجتها كأصول خاصة إذا ترتب عليها تحقيق نسبة كبيرة من الإيرادات.

ثالثاً: بالنسبة لشروط تحقق الأصل الخاصة بإمكانية التحكم والسيطرة فهو شرط ممكن تحقيقه في ضوء ما تقدمه قوانين حماية الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية.

وترى الباحثة أن قصور الأساليب المحاسبية التقليدية يسهم في صعوبة قياس الأصول الفكرية وذلك كما يلي:

- لا تستطيع الأساليب المحاسبية التقليدية التي تقيس الأصول الملموسة بناء على الدفاتر التاريخية أن تقيس الأصول الفكرية، فالأساليب التقليدية تركز على الحقائق المادية فقط، بينما يقيس الأصول الفكرية يعتمد على الحقائق غير المادية.
- تركز الأساليب المحاسبية التقليدية على نتائج المعاملات السابقة والتدفقات النقدية الحقيقية، بينما يتطلب قياس الأصول الفكرية الاهتمام بخلق القيمة والمنافع الاقتصادية.
- أن القواعد المحاسبية رغم استمرارية تحديثها إلا أنها قد تم تصميمها في البداية لقياس أصول مادية ملموسة مثل المنشآت والآلات التي تمثل مصدر الدخل والثروة ولا يمكن الاعتماد على نفس هذه القواعد المحاسبية لقياس الأصول الفكرية.

#### ٢/٢/١/٢ مشكلات القياس الناتجة عن طبيعة الأصول الفكرية

أولاً: عند القياس يفرق بين حالتين:

أ- الأصل الفكري المشتري: وتتمثل تكلفة الأصل في هذه الحالة في ثمن شراءه أو في القيمة العادلة في تاريخ الحصول عليه .

ب- الأصل الفكري غير المشتري: وتعالج تكاليفه كنفقات جارية، فكما سبق القول لا يتم رسملة تكاليف البحوث والتطوير لأن الرسملة تعني زيادة القيمة الدفترية والرقابة على الإيرادات والأرباح في الأجل القصير والطويل.

ثانياً: هناك صعوبة في تصنيف مكونات الأصول الفكرية بسبب التداخل بينها وصعوبة التمييز بين هذه المكونات.

ثالثاً: صعوبة تحديد العوائد المحققة من امتلاك الأصول الفكرية حيث تتسم الأصول وبالتالي عوائدها بعدم الاستقرار.

رابعاً: صعوبة قياس قيمة العديد من مكونات وعناصر الأصول الفكرية فالإبداع والمهارة وهما صلب عملية توليد المعرفة غير قابلين للقياس.

**خامساً:** صعوبة مقارنة الأصول الفكرية بين شركة وأخرى فالأصول الفكرية التي قد تعتبر ذات قيمة بالنسبة لشركة معينة قد لا تعتبر كذلك بالنسبة لشركة أخرى، مما ينتج عنه نظم قياس مختلفة تجعل من الصعب المقارنة بين الشركات أو القطاعات.

**سادساً:** صعوبة تحديد العمر الافتراضي للأصول الفكرية التي تتسم بعدم الاستقرار على خلاف الأصول الملموسة. وفي هذا الإطار اتفقت المعايير المحاسبية الدولية على عمل فترة قصوى لاستهلاك تلك الأصول وتراوح ما بين ١٥ إلى ٤٠ عام، وأشار المعيار الدولي رقم ٣٨ إلى ضرورة استهلاك الأصول الفكرية بشكل منتظم بحد أقصى عشرون عاماً مع السماح بزيادة الفترة إذا توافر شرطين وهما أن يرتبط وجود الأصل الفكري غير الملموس بأصل آخر ملموس، وأن يتوافر سوق نشطة للأصل الفكري. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الاسترالي بيان رقم AASB 1013 عام ٩٦ بتحديد فترة استهلاك الأصل الفكري بعشرين عاماً.

#### ٢/٢ الإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية

##### ١/٢/٢ أهداف الإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية:

يعد الإفصاح عن الأصول الفكرية مثله مثل الإفصاح عن أي أصل تملكه الشركة هو توفير للمعلومات اللازمة للأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتهم في بناء قراراتهم، وهي معلومات لا يتم الإفصاح عنها من خلال التقارير المالية التقليدية. فالإفصاح عن الأصول الفكرية يوفر للأطراف المستفيدة معلومات عن المنافع الاقتصادية المستقبلية والذي يعكس مدى نمو الشركة وتطورها واستقرارها في السوق. والإفصاح عن الأصول الفكرية يحقق الأهداف التالية:

(Jeltje, 2001; Widiatmoko etal. 2020; Hesniati, 2021 )

- تقديم معلومات لازمة لتقدير عناصر الأصول الفكرية.
- توفير معلومات للرقابة على عناصر الأصول الفكرية لتدعيم الميزة التنافسية للشركة.
- توفير معلومات للرقابة على عناصر الأصول الفكرية لتدعيم التقارير الاجتماعية والبيئية.
- تعزيز مصداقية القوائم المالية والتقارير المالية حيث إن الإفصاح عن الأصول الفكرية جنباً إلى جنب مع الأصول الملموسة يعكس الوضع الحقيقي للشركة ويزيد من درجة شفافية ووضوح القوائم المالية وبالتالي زيادة المصداقية من وجهة نظر مستخدميها.

#### ٢/٢/٢ اتجاهات الإفصاح عن الأصول الفكرية

تعددت الدراسات التي تعني باتجاهات الإفصاح عن الأصول الفكرية ويمكن إيجازها في ثلاث اتجاهات أساسية: (Guthrie,2001;Sajedeh,2012)

#### • الإفصاح للأطراف ذوي المصلحة

في ظل هذا الاتجاه تقوم إدارة الشركة بتوفير المعلومات المتعلقة بالأصول الفكرية إلى المساهمين وكل من لهم مصلحة مع الشركة، حيث أنهم يعتبروا من أهم الأطراف التي يجب أن تكون على دراية بالأنشطة التنظيمية، فهم أصحاب الحق الأول في الإطلاع على هذه المعلومات لبناء قرارات مناسبة.

#### • الإفصاح المجتمعي

في ظل هذا الاتجاه تتبنى إدارة الشركة مبدأ المشاركة المجتمعية مع المجتمع الخارجي فالشركة ترتبط بمسؤوليات اجتماعية تجاهه، وهي تعمل في حدود ومعايير هذا المجتمع فالإفصاح الاختياري عن الأصول الفكرية يلبي احتياجات هذا المجتمع.

#### • الإفصاح المسبب

تتبنى إدارة الشركة هذا الاتجاه عندما تريد إعلام الأطراف المعنية عن معلومات الأصول الفكرية التي تعكس صورة جيدة عن الموقف المالي والاقتصادي لها بحيث يساهم هذا الإفصاح في جذب المزيد من المستثمرين للشركة.

#### ٣/٢/٢ وسائل الإفصاح عن الأصول الفكرية

لا توجد وسيلة محددة للإفصاح عن الأصول الفكرية حيث أن قياسها لازل غير خاضع لقواعد واضحة كما سبق عرضه -ولكن من الممكن الإفصاح عن الأصول الفكرية كما يلي: (وهيبة، ٢٠١١)

• من خلال القوائم المالية وهي وسيلة مناسبة حيث تتوفر المعلومات الدقيقة عن الأصول الفكرية والتي تفيد المستخدمين في بناء قراراتهم بحيث تعبر القوائم المالية عن واقع المركز المالي، بحيث يتم تحميل المصروفات المدفوعة للاستثمار في الأصول الفكرية كمصروفات إيرادية مؤجلة، ويتم الإفصاح عن الأصول الفكرية من خلال فتح حساب خاص بها.

• من خلال القوائم الإضافية حيث لا تظهر المصروفات المتعلقة بالأصول الفكرية في صلب القوائم المالية، ولكن من خلال قوائم إضافية تتضمن معلومات عن المدفوعات التي تنفق في تطوير وتحسين الأصول الفكرية، وكذلك الإفصاح عن قيمة الأصول الفكرية ذاتها والتي يترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية.

#### ٤/٢/٢ مشكلات الإفصاح عن الأصول الفكرية

تتعدد مشكلات الإفصاح عن الأصول الفكرية والتي يمكن إجمالها فيما يلي: (Bukh,2000، وهيبة، ٢٠١١)

- قد ترى بعض الشركات أنه ليس من الضروري الإفصاح عن بعض البنود مثل رؤية الشركة والأهداف اللازمة لتحقيق هذه الرؤية، والإفصاح عن الأصول الفكرية ووسائل تطويرها، والمؤشرات اللازمة لتقييم هذه الأصول على الرغم من أهميتها لكافة الأطراف المستفيدة لتقييم الشركة وبناء قرارات صائبة.
- تظهر مشكلة متعلقة بأداة الإفصاح وما إذا كان يتم الإفصاح عن هذه الأصول في متن القوائم المالية أو في الملحقات الإضافية وتقرير مجلس الإدارة، وتزداد المشكلة صعوبة إذا تم أخذ قرار بإظهارها في صلب القوائم حيث سيقف قياسها عائقاً على تحقيق ذلك.
- هناك تداخل بين الشهرة والأصول الفكرية ولا بد من الفصل بينهما عند الإفصاح.
- يستوجب الإفصاح عن هذه الأصول ضرورة التقرير عن كافة الالتزامات المرتبطة بها.

وترى الباحثة أن فقدان الميزة التنافسية للشركة يعتبر من معوقات الإفصاح عن الأصول الفكرية، حيث أن الإفصاح عن العديد من مكونات الأصول الفكرية مثل براءات الاختراع وتطوير تكنولوجيا المعلومات والشراكات وإتفاقيات التراخيص، قد يفقد هذه المكونات خصوصيتها وسريتها، وهي تستمد قيمتها في الأساس من خلال هذه الخصوصية، وما يشجع على ذلك هو عدم وجود إلزام في الإفصاح عنها فلا زال الإفصاح عن الأصول الفكرية يعد إفصاحاً اختيارياً، حيث تفصح عنه الإدارات طواعية دون إلزام. ويسبب عدم الإفصاح عن الأصول الفكرية عدداً من المشكلات مثل:

أ- عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والسوق مما قد يؤدي إلى تحقيق مكاسب غير عادية لنفسها.

ب- زيادة درجة المخاطر وعدم التأكد المحيطة بعملية الاستثمار، مما يؤدي إلى تذبذب أسعار الأسهم في السوق، وبالتالي ارتفاع تكلفة الاستثمار.

ج- تكون تنبؤات المحللين الماليين غير دقيقة، مما يؤثر على قيمة المنشأة وعلى قرارات المستثمرين.

### ٣/٢ دور المنظمات المهنية في القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية

تعددت محاولات المنظمات المهنية في إبراز أهمية الأصول الفكرية إلا أنها في معظمها لم تنجح في تقديم إسهامات واضحة في مجال القياس والإفصاح عنها، وتعرض الباحثة بعضاً من هذه المحاولات:

١/٣/٢ دور مجلس معايير المحاسبة الدولية أصدر معيار المحاسبة الدولية IASB No.38 لعام ١٩٩٨ وقد كان من أهم المعايير في هذا الصدد، حيث قدم عدداً من الشروط للاعتراف بالأصول غير الملموسة متضمنة الأصول الفكرية وهي:

- أ- أن يمكن التمييز بوضوح بينها وبين الشهرة الناتجة عن اندماج الشركات.
- ب- التحكم والسيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية المترتبة على الأصول الفكرية من جانب الشركة.
- ج- أن يترتب على امتلاك الأصول الفكرية منافع اقتصادية مستقبلية.
- د- قابلية تقدير التكلفة المرتبطة بالأصول الفكرية.
- هـ- التفرقة بين المعالجة المحاسبية للبحوث والتطوير، حيث تعالج مصروفات البحوث كمصروفات تشغيلية، أما مرحلة التطوير فتكاليفها تعالج تكاليف رأسمالية.

٢/٣/٢ دور مجلس معايير المحاسبة المالية FASB قدم المجلس المعيار رقم SFAS 2 والذي صدر عام ٧٤ ولازال يُطبق، وهو يعتبر أن تكاليف الأصول الفكرية جميعها تعالج كمصروفات إيرادية. أما المعيار رقم SFAS 86 والذي صدر عام ٨٥ فقد أشار إلى إمكانية معالجة بعض الأصول الفكرية كمصروفات رأسمالية إذا تم التأكد من توليدها لمنافع مستقبلية مثل تكاليف تطوير برامج الكمبيوتر لبيعها أو تأجيرها لمستخدمين خارجيين. ولكن لم تكن المعالجة واضحة في حالة التطوير للاستخدام الداخلي حيث اعتبرت كتكاليف تشغيل عادية دون إبداء منطلق في هذه التفرقة. ولكن حاول المجلس في عام ٢٠٠١ إصدار تقرير عن احتياجات المستخدمين للإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المستقبلية والمعلومات المتعلقة بالأصول الفكرية. إلا أن محاولات مجلس معايير المحاسبة المالية افتقدت لعنصر الإلزام والرقابة.

٣/٣/٢ دور المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أصدرت لجنة منبثقة من المعهد تقريراً عام ١٩٩٤ عنوانه تحسين التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين، وأكد التقرير على أهمية الأخذ في الاعتبار للعديد من الأصول غير الملموسة متضمنة الأصول الفكرية التي تسهم في تحقيق الثروة والدخل للشركة مثل ولاء العميل وتنمية مهارات الموظفين، وأوصت بما يلي:

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٤، ع ١٤، ج ٢، يناير ٢٠٢٣)  
د. دينا عبد العليم كريمة

- 
- 
- ضرورة الإهتمام بالعوامل غير المالية التي تخلق القيمة.
  - حث الشركات على الإفصاح عن المعلومات غير المالية مثل الابتكار وولاء العملاء وتنمية العلاقات معهم.
  - أهمية الإفصاح عن الأصول الفكرية لما لها من خلق قيمة اقتصادية مضافة للشركات.
  - ٤/٣/٢ دور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ظهر دور المنظمة من خلال عقدها لندوة دولية متعلقة بالقياس والإفصاح عن الأصول الفكرية عام ١٩٩٩، وقد دعت إلى هذه الندوة العديد من ممثلي المنظمات المهنية بالدول المختلفة وقد جاء من ضمن توصياتها ما يلي:
  - أن التغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال الحديثة تستوجب ضرورة إرساء قواعد استرشادية عن مؤشرات قياس الأصول الفكرية.
  - أن هذه التغيرات السريعة تستوجب مزيد من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأصول الفكرية لتأثيرها في مفهوم خلق القيمة.
  - الحاجة الدائمة للأطراف المختلفة من المستفيدين للمعلومات المتعلقة برأس المال الفكري لما لها من تأثير على قراراتهم المختلفة.
  - ٥/٣/٢ لجنة المحاسبين المالية والإدارية FMAC قامت اللجنة المنبثقة من الاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار دراسة عام ١٩٩٨ عن قياس وإدارة رأس المال الفكري، وقد ركزت الدراسة على نقاط الضعف وأوجه القصور التي تواجه عملية القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية وكيفية تصحيحها وتمثلت فيما يلي:
  - أهمية تحديث نماذج القياس المحاسبي للتمييز بين الشركات التي تملك أصولاً فكرية والشركات التي لا تملكها.
  - أهمية وجود أساليب قياس لتقدير العائد على الاستثمار في الأصول الفكرية.
  - استحداث أدوات قياس للمساعدة في إدارة الاستثمار في الأصول الفكرية.
  - ٦/٣/٢ المعيار المصري المعدل لسنة ٢٠١٥ ثم ٢٠٢٠ تعرض للأصول غير الملموسة متضمنة الأصول الفكرية وذلك كما يلي:
  - ١- اعتبر المعيار المصري أن الأصل الفكري يكون قابلاً للتحديد إذا توافر أحد الشرطين التاليين:
    - أن يمكن فصله أو عزله عن المنشأة أو بيعه أو التنازل عنه أو الترخيص به.

- 
- 
- أن ينشأ عن الأصل الفكري حقوق تعاقدية أو غيرها من الحقوق القانونية بغض النظر عن إمكانية التنازل عن هذه الحقوق أو فصلها.
- ٢- بالنسبة لتحكم الشركة في أصولها إذا كان لديها القدرة على الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق منه وتستطيع أن تحد من قدرة الآخرين على الإنتفاع به.
- ٣- تنشأ المنافع الاقتصادية المستقبلية نتيجة المعرفة الفنية والمعرفة بطروف السوق، وتتحكم المنشأة فيها إذا كانت تلك المعارف يمكن حمايتها بواسطة الحقوق القانونية.
- ٤- يعترف بالأصل وقياسه إذا ترتب عليه منافع مستقبلية وإذا كان من الممكن قياسه مستخدمين في ذلك افتراضات منطقية معقولة وتعتمد على الحكم الشخصي في تقدير تدفق المنافع حيث يقاس الأصل غير الملموس عند الاعتراف الأولي بتكلفته.
- وتخلص الباحثة من العرض السابق للمعايير المحاسبية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن الأصول الفكرية وتعدد مداخل قياسها، وكذلك المشكلات المتعددة للقياس والإفصاح عن الأصول الفكرية إلى مايلي:
- لم تلزم المعايير المحاسبية الشركات فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن الأصول الفكرية.
- طبقاً لشروط الاعتراف للمعيار ٣٨ لم يمكن تقديم قياس مناسب للأصول الفكرية والإفصاح عنها لأن معظم عناصر الأصول الفكرية لن يمكن الاعتراف بها في ظل هذه الشروط، وهو ما قد أشار إليه المعيار نفسه بعد ذلك.
- عدم وضوح المعالجات المحاسبية لعناصر الأصول الفكرية من خلال المعايير المحاسبية يعد أيضاً من مشكلات القياس فعلى سبيل المثال المعالجة المحاسبية لقياس البحوث والتطوير وفقاً للمعيار الدولي رقم SFAS 2 والتي فرقت ما بين التطوير لغرض البيع والتأجير فإعتبرته تكاليف رأسمالية، أما التطوير بغرض الاستخدام فإعتبرته تكاليف إيرادية دونما إبداء أسباب لهذه التفرقة.
- إن اشتراط المعايير للاعتراف بالأصول الفكرية أنها لا بد وأن تحقق منافع مستقبلية اقتصادية هو شرط غير قابل للتحقق، فأية استثمارات مستقبلية لا بد وأن يصاحبها درجة من المخاطرة وعدم التأكد، حتى الاستثمار في الأصول الملموسة يحمل أيضاً درجة من التأكد من تحقيقها لمنافع مستقبلية.
- تتعدد طرق قياس الأصول الفكرية وفقاً لجهود الباحثين في هذا الصدد، إلا أن تلك الطرق تفتقر إلى تدعيم المعايير الدولية والمحلية لها عند التطبيق من خلال عنصر الالتزام، فالإفصاح عن الأصول الفكرية هو إفصاح إختياري.

- يواجه قياس الأصول الفكرية والإفصاح عنها العديد من المشكلات أيضاً المتعلقة بقصور الأساليب المحاسبية التقليدية والتي تعتمد على قياس نتائج المعاملات السابقة والتدفقات النقدية الحقيقية، بينما يتطلب قياس الأصول الفكرية الإهتمام بخلق القيمة والمنافع الاقتصادية المستقبلية، حيث أن هذه الأساليب التقليدية قد صممت في البداية لقياس موجودات مادية ملموسة تمثل مصدر للثروة والعائد، ولا يمكن الاعتماد عليها في قياس الأصول الفكرية.
- يواجه قياس الأصول الفكرية العديد من المشكلات الأخرى التي ترتبط بطبيعتها مثل صعوبة تصنيفها بسبب التداخل في مكوناتها، وكذلك صعوبة تحديد قيمتها مثل الإبداع والمهارة وهي من أهم الأصول الفكرية.
- هناك أيضاً مشكلات متعلقة بصعوبة تقدير العوائد المتوقعة من امتلاك الأصول الفكرية وصعوبة تقدير العمر الإنتاجي لها، وصعوبة مقارنة الأصول الفكرية بين شركة وأخرى مما يؤدي إلى عجز نظم القياس على المقارنة بين الشركات والقطاعات. تستوجب النتائج السابقة استقراء للمزيد من الدراسات في مجال الفكر المحاسبي والتي تعرضت للأصول الفكرية وأهميتها ومشكلات قياسها والإفصاح عنها.

#### ٤/٢ محاولات الفكر المحاسبي في حل مشكلات القياس والإفصاح للأصول الفكرية

يرتبط الإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية بالتغلب على معوقات قياسه، وبالرغم من تعدد هذه المشكلات، إلا أن هناك محاولات من قبل العديد من الباحثين لتقديم مداخل مختلفة لقياس الأصول الفكرية لعل من أهمها:

أ- نموذج الميزانية غير المرئية (Sveiby, 1998) يعد هذا النموذج هو الأكثر شيوعاً واستخداماً لقياس الأصول الفكرية وهو يعتمد على تقدير الفرق بين القيمة السوقية للسهم والتي تعكس قيمته الحقيقية والقيمة الدفترية له وهي قيمته التاريخية الظاهرة بالدفاتر، ويتسم هذا النموذج بسهولة التقدير لتوافر بياناته بالقوائم المالية، ولكن يصعب تقديره في الشركات غير المسجلة بالبورصة. وقد تم تطبيق هذا النموذج على شركة Morgan & Banks وهي من أكبر شركات الاستثمار في استراليا، وتمت مقارنة القيمة السوقية لأسهم الشركة والتي بلغت ٢٠٠ مليون دولار مع القيمة الدفترية للأصول وبلغت ١٥,٤ فأتضح أن الفارق ويقدر بـ ١٨٤,٦ مليون دولار ويرجع إلى الأصول الفكرية التي تمول عن طريق حقوق الملكية، وهذا على الرغم من أن هذا الفرق قد تدخل فيه عوامل أخرى غير الأصول الفكرية مثل المتغيرات المتعلقة بالتنظيم وظروف العرض والتأثيرات السياسية والاقتصادية.

ب- نموذج (Stewart, 1997) الخاص بمعدل العائد على المال المستثمر يعتبر هذا النموذج أن قدرة الشركة على تحقيق عائد غير عادي عن الشركات المنافسة بنفس القطاع يرجع إلى امتلاكها للأصول الفكرية. وقد طبق هذا النموذج على قطاع المعامل الطبية الأمريكية على



مدى ثلاث سنوات من خلال احتساب صافي الدخل المتبقي بعد الضرائب مقسوماً على متوسط تكلفة رأس المال. وهذا النموذج لم يقسم الأصول الفكرية إلى عناصرها كأصول فكرية هيكلية وبشرية. ويعاب على هذا النموذج أنه اعتبر أن صافي الدخل المتبقي بعد الضرائب يرجع بالكامل إلى الأصول الفكرية حيث تم إغفال الشهرة واختلاف الأسعار التي قد تكون سبباً في هذا الدخل المتبقي.

ج- نموذج ( Kaplan & Norton, 1996 ) يعتمد هذا النموذج على استخدام بطاقة الأداء المتوازن كأداة تستخدمها الشركة لتحقيق الاستثمار والنمو وخلق القيمة، حيث تحقق التوازن بين تنمية وتطوير مهارات العاملين وفي ذات الوقت الاهتمام بإرضاء العميل وتقبله لأنشطة الشركة. وهذا النموذج يوجه انتقاداً إلى التقارير المالية بشكلها التقليدي بسبب عدم قدرتها التعبير عن الأحداث المستقبلية أو قياس كافة ممتلكات الشركة غير النقدية. وجدير بالذكر أن هناك تكاليف تترتب على عملية القياس المحاسبي للأصول الفكرية مثل:

- تكاليف الأفراد القائمين بعملية القياس.
- تكاليف التكنولوجيا والأبحاث المستخدمة لمعرفة قيمة الأصول التنظيمية.
- تكاليف الأساليب والتقنيات التي تستخدم في الوصول إلى القياس السليم مثل تكاليف تصميم البرامج الإلكترونية.

#### 5/2 مقترحات علاج صعوبات القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية

تقدم الباحثة عدداً من المقترحات في ضوء ما سبق عرضه من مشكلات للقياس والإفصاح عن الأصول الفكرية:

- إلزام إدارات الشركات من جانب المعايير المحاسبية والتشريعات القانونية بضرورة القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية، حيث أن غياب هذا الإلزام وتركه إختيارياً أدى إلى عدم رغبة هذه الإدارات في الإفصاح عنها، كما يجب توفير كافة أوجه المساعدة للمراجعين لتسهيل عملهم أثناء قيامهم بمراجعة الأصول الفكرية وذلك إذا ما أصبحت ملزمة.
- أن يتم رسملة أوجه الإنفاق في الأصول الفكرية وعدم اعتبارها تكاليف جارية ومن ثم تظهر التقارير المالية قيمة مرتفعة للأصول وحقوق الملكية وصافي الدخل، مما يعزز من مستوى أداء الشركة ويدعم من مزاياها التنافسية لأنه يعد انعكاساً لقدرة الشركة على توفير مناخ تدريبي وتطويري مناسب للعاملين، وإجتذاب كفاءات وكوادر مؤهلة وقادرة على الإبتكار والإبداع. ولكن قد يترتب على إرتفاع الدخل -نتيجة لرسملة التكاليف -حدوث زيادة في الضرائب المقررة على الدخل المرتفع، إلا أنه من الممكن

علاج ذلك من خلال خصم باقى التكاليف التى لن يتم رسملتها من الدخل الخاضع للضريبة.

- بالنسبة لصعوبة تحديد العمر الافتراضى للأصول الفكرية التي تتسم بعدم الاستقرار على خلاف الأصول الملموسة. وفي هذا الإطار تقترح الباحثة الإلتزام بما إتفقت عليه المعايير المحاسبية الدولية وهو تحديد فترة قصوى لإستهلاك تلك الأصول وتراوحت ما بين ١٥ إلى ٤٠ عام، حيث أشار المعيار الدولي رقم ٣٨ إلى ضرورة إستهلاك الأصول الفكرية بشكل منتظم بحد أقصى عشرون عاماً مع السماح بزيادة الفترة إذا توافر شرطين وهما أن يرتبط وجود الأصل الفكري غير الملموس بأصل آخر ملموس، وأن يتوافر سوق نشطة للأصل الفكري. كما أصدر مجلس معايير المحاسبة الاسترالى بيان رقم ١٠١٣ عام ٩٦ بتحديد فترة استهلاك الأصل الفكري بعشرين عاماً.

- يقترح أن تكون القوائم الإضافية هى أداة الإفصاح المناسبة للأصول الفكرية بحيث لا تظهر المصروفات المتعلقة بالأصول الفكرية في صلب القوائم المالية، على أن تتضمن هذه القوائم معلومات عن قيمة هذه الأصول وكذلك المدفوعات التي تنفق في تطويرها وتحسينها.

- يمكن التفرقة بين الأصول الفكرية والشهرة الناتجة عن إندماج الشركات والتي تخرج عن نطاق تطبيق المعيار ٣٨ لخضوعها للمعيار الدولي ٢٢. ولايعترف المعيار ٣٨ بالشهرة المكتسبة داخليا لأنها لا تستوفي معايير الإعتراف بها كأصل غير ملموس، وتتمثل في إمكانية القياس الموثوق به للتكلفة وإمكانية التحديد المنفصل عن الموارد الأخرى. حيث تعادل الشهرة الداخلية بمثابة محصلة للأصول الفكرية التي تملكها الشركة، وتنشأ من خلال ما تتمتع به الشركة من سمعة طيبة ومهارات إدارية وتسويقية، وهوما يترتب عليه من إمتلاك بعض الأصول مثل براءات الإختراع والعلامات التجارية وحق إستخدام التراخيص (لطفي، ١٩٩٩)

- أهمية الإلتزام بالممارسات الفعالة للحوكمة داخل الشركات وما تتضمنه من قواعد وأنظمة وضوابط لتحقيق الشفافية والعدالة، مما يؤثر إيجابا على الإفصاح عن الأصول الفكرية، حيث يعد الإفصاح عن الأصول الفكرية مصدرا هاما لخلق القيمة وتدعيم الميزة التنافسية للشركات.

- حث إدارات الشركات على تخصيص المزيد من الإستثمارات نحو البحوث والتطوير مما يرفع من مستوى أداء الشركة ويدعم من قدرتها التنافسية. مع عدم التفرقة في المعالجة المحاسبية بين تكاليف مرحلتى البحوث والتطوير فهما مرحلتان مرتبطتان،

حيث أنه وفقا للمعيار الدولي ٣٨ وكذلك المعيار المصري ٢٣ يتم رسملة جزء من تكاليف مرحلة التطوير بشروط محددة أما الجزء المتبقى من مرحلة التطوير مع تكاليف مرحلة البحوث فيتم تحميلهما كأعباء على الإيراد. مع إن تكاليف مرحلتى البحوث والتطوير ساهمتا في تكوين الأصول الفكرية، فالتطوير ماهو إلا تطبيق لنتائج البحوث - وفقا للمعيار المصرى رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ - ومن ثم يفضل رسملة تكاليف المرحلتين وعدم الفصل بينهما.

- يمكن علاج مشكلة عدم القدرة على قياس العديد من بنود الأصول الفكرية بسبب عدم القدرة على تحديد المنافع المستقبلية المتوقعة منها وإشتمالها على حالة من المخاطرة وعدم التأكد مثل العلاقات الدائمة مع العملاء وإستمرارية ولاء العاملين و تدريب العاملين، وذلك عن طريق رسملة تكاليف هذه البنود وإنفاق المزيد من التكاليف للمحافظة على ولاء العاملين وإستمرارية العلاقات مع العملاء والحفاظ على الكوادر المدربة، خاصة وأن عدم القدرة على التحكم في المنافع المستقبلية هي خاصية ترتبط بكافة أوجه الإستثمار سواء في الأصول الملموسة أو الأصول الفكرية.

- يمكن علاج مشكلة صعوبة تصنيف مكونات الأصول الفكرية عن طريق التوزيع الكمي للقيمة الإجمالية للأصول وفقا لمكوناتها الأساسية كأصول فكرية بشرية وأصول فكرية تنظيمية و أصول فكرية علاقية ، وذلك من خلال قيام إدارات الشركات بتحديد الأوزان النسبية لمكونات هذه الأصول بناء على الخبرة والفهم لمسببات تكوين القيمة داخل كل شركة (زغلول، ٢٠٠٠). وعلى الرغم من إعتداد هذا التقدير على الحكم الشخصى إلا أن هناك العديد من المعالجات التى تعتمد على الحكم الشخصى في الفكر المحاسبى مثل تقدير المخصصات وتقدير العمر الإنتاجى للأصل الثابت .

- تتمثل الأصول البشرية من خلال القيمة المضافة التى تتحقق كنتيجة للمعرفة والمهارة والقدرة على التطوير والابتكار لدى الموظفين والعاملين بالشركة، والاستثمارات في تدريبهم وتنمية مهاراتهم. وهي تعد قوة دافعة ومعززة لباقي مكونات وعناصر الأصول الفكرية. وتتمثل الأصول الهيكلية من خلال عدد براءات الإختراع وعدد برامج تكنولوجيا المعلومات. أما الأصول المرتبطة بالعملاء فيمكن تحديدها من خلال عدد العملاء الجدد أو عدد الأسواق الجديدة.

- يقترح أهمية تطوير نظام التكاليف بالأنشطة حتى يمكن تقدير بنود التكاليف المتعلقة بالأصول الفكرية الصعب قياسها والمرتبطة بالتحديث والتطوير والإبداع والابتكار مثل تكاليف العلاقات التجارية مع العملاء وتكاليف تدريب العاملين وتنمية مهاراتهم وغيره.

- أهمية التقييم المستمر لأداء الشركة لتحديد وضعها التنافسي مقارنة بمثيلاتها ومدى قدرتها على مواكبة التطورات العالمية، وأهمية الإلتزام بالإتفاقيات الدولية والقوانين المحلية فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية. مثل الإلتزام بإتفاقية TRIPS، وإتفاقية الجات، وكذلك بالقانون المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ لحماية الملكية الفكرية من إساءة إستخدامها بما يشمل ذلك من حماية براءات الإختراع وحقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية وحقوق المؤلف وغيرها.

#### المبحث الثالث: الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

تعددت الدراسات التي بحثت في ماهية الأصول الفكرية ومدى اهتمام الشركات بالقياس والإفصاح عن هذه الأصول، وترى الباحثة أنه قد حدث اتفاق إلى حد كبير في معظم هذه الدراسات على أهمية الأصول الفكرية لبناء قرارات استثمارية سليمة، كما أشارت العديد من الدراسات إلى ضعف القياس والإفصاح المحاسبي عنها بوجه عام، ولكن تناقضت الدراسات في تحديد مسببات هذا الضعف والقصور. وتقسم الباحثة الدراسات إلى ثلاثة أقسام:

#### أولاً: دراسات متعلقة بأهمية الأصول الفكرية.

هدفت دراسة **Caddy, 2001** الى تحديد أهمية الأصول الفكرية وأثره في تدعيم الميزة التنافسية، وأجريت على واحدة من كبرى الشركات الأسترالية التي تعمل في المجال المالي و البنوك **Morgan & Banks** والمقيدة ببورصة سيدني للأوراق المالية ، وقد صنفنا الدراسة الأصول الفكرية بالشركة الى أربعة مكونات وهي: الأصول المعتمدة على المهارة الابداعية للعاملين ، والأصول المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات، والأصول المعتمدة على العلاقات السوقية، والأصول المعتمدة على جودة الهيكل التنظيمي .وقد اعتمدت الدراسة على استقصاء لعدد ٣٨٠ عامل و ١٢٠٠ عميل للشركة وأظهرت النتائج ما يلي:- تمثل الأصول الفكرية ٧٣,٥ من اجمالي الأصول و ظهرت الميزانية كما يلي: الأصول: ٢٦,٥ أصول ملموسة و ٧٣,٥ أصول غير ملموسة، أما الإلتزامات: ٢٠,٣ الإلتزامات للغير و ٦,٢ الإلتزامات لملموسة و ٧٣,٥ الإلتزامات غير ملموسة، وأشارت النتائج الى أن الأصول الفكرية تمثل الفرق بين القيمة الدفترية و القيمة السوقية وأنها تمثل عامل رئيسي لخلق الميزة التنافسية. قدمت دراسة **زغلول ٢٠٠٢** إطاراً فكرياً كاملاً لتأصيل مفهوم الأصول الفكرية ومكوناتها وأساليب تقييمها وقياسها، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عدد ٥٠ من العاملين في أحد أكبر شركات الاتصالات، وتم قياس الأصول الفكرية باحتساب الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية وتوصلت الدراسة إلى أن للأصول الفكرية دور هام في تطوير وتنمية أداء الشركات وخلق ميزة تنافسية. وأنها تعد جزء من رأس المال الهيكلي للشركة. وبلغت نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة ٦,٤ : ١ بما يعكس ارتفاع قيمة الأصول الفكرية. أما دراسة **Muhammad & Ismail, 2009** فهدفت إلى تحديد أهمية الأصول الفكرية وما إذا كان

لمهارة وخبرة العاملين أثر في تحسين أداء الشركات، وقد أجريت الدراسة على عدد ١٨ من البنوك والشركات العالمية في ماليزيا، وأكدت نتائج الدراسة على أهمية الأصول الفكرية ودورها في تحسين الأداء في البنوك والشركات المصرفية مقارنة بقطاعات أخرى. كما أشارت النتائج إلى الدور الكبير الذي تلعبه الأصول الفكرية في تعظيم ربحية الشركة، إلا أن الدراسة أكدت على أنه وعلى الرغم من أهمية الأصول الفكرية إلا أنها لازالت تحتاج إلى المزيد من الاهتمام سواء في وسائل القياس أو الإفصاح عنها. ناقضت دراسة **Deep & Narwal, 2014** معظم الدراسات السابقة وقد أجريت على عدد من شركات النسيج في الهند وحاولت تحديد العلاقة بين الأصول الفكرية والأداء المالي، وتم تحليل القوائم المالية للشركات محل البحث لدراسة مستوى ربحية الشركات والتي تؤثر بدورها على قرارات المستثمرين. وأشارت النتائج إلى عدم الاعتراف بأهمية الأصول الفكرية أو قياسها والإفصاح عنها حيث ينصب اهتمام المستثمر في الهند على الإفصاح المالي فقط ويعتبرونه المتغير الوحيد للتأثير على قراراتهم الاستثمارية. إلا أن الدراسة قد أوصت بضرورة الاهتمام بالمهارات والكفاءات والبحث في كيفية تنميتها وتطويرها للعاملين كأحد العناصر الهامة للأصول الفكرية، كما أوصت بضرورة قياس الإفصاح عن هذه الأصول الفكرية من خلال القوائم المالية. أكدت دراسة **Kamath, 2015** النتيجة السابقة لدراسة **Deep & Narwal** وأجريت في نفس بيئة الأعمال وحاولت تحديد أثر الأصول الفكرية على الأداء المالي والقيمة السوقية لعدد من الشركات التي تعمل في مجال الصناعة وكذلك الشركات الخدمية المسجلة في بورصة الأوراق المالية ببومباي بالهند وغطت الدراسة عدد ٥ سنوات متعاقبة ووجدت في نتائجها أنه لا يوجد علاقة معنوية جوهرية بين الأصول الفكرية والقيمة السوقية أو الأداء المالي. بالرغم من تأكيد الدراسة على أهمية القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية في القوائم المالية لكي تعكس الصورة الصادقة عن وضع الشركة المالي وبأهمية إلزام الشركات بهذا النوع من القياس والإفصاح. حاولت دراسة **Abdulaal, 2018** بحث مكونات الأصول الفكرية وأثرها على الشركات، كذلك اختبرت كيفية الإفصاح عن الأصول الفكرية في القوائم المالية، وأشارت النتائج التي اعتمدت على دراسة تحليلية وصفية إلى التأثير الكبير للاستثمار في الأصول الفكرية على منظمات الأعمال في شتي الاتجاهات مثل زيادة الميزة التنافسية وتطوير وتحديث الشركة، وزيادة المهارات والقدرات المميزة لدى الموظفين، ورفع مستوى الأداء للشركة. وقد ألفت الدراسة الضوء على أهمية الأصول الفكرية وأهمية تصنيف مكوناتها إلى أصول فكرية يفصح عنها داخل القوائم المالية، وأصول فكرية تظهر في الملحقات الإضافية.

حاولت دراسة **Hesniati, 2021** بحث مدى أهمية الإفصاح عن الأصول الفكرية على توفير المعلومات للمستفيدين، كما هدفت إلى تقديم دليل عملي عن أثر حوكمة الشركات على الإفصاح عن الأصول الفكرية. وقد أجريت الدراسة على عدد ٤٨ شركة مقيدة ببورصة إندونيسيا. وباستخدام أساليب الإنحدار الخطى المتعدد وجدت الدراسة أهمية للإفصاح عن

الأصول الفكرية، وأن كلا من لجان المراجعة وحجم الشركة لهما تأثير معنوي موجب على الإفصاح عن الأصول الفكرية.

#### ثانياً: دراسات متعلقة بقياس الأصول الفكرية

دراسة **Usoff et al., 2002** هدفت الى بحث العلاقة بين الأصول الفكرية ومدى تأثيرها في تحقيق ميزة تنافسية، وأثر ذلك على تقييم أداء الشركة. وقد أجريت الدراسة من خلال الاستقصاء لعدد ٤٥٥ مراجع داخلي في الشركات الصناعية محل البحث، وأشارت النتائج إلى أن هناك عدم اهتمام بالقياس والإفصاح عن الأصول الفكرية، وأنه كلما زاد عدد المراجعين الداخليين وكبر حجم إدارة المراجعة داخل الشركة كلما زاد الاهتمام بالأصول الفكرية. كما أشارت الدراسة في نتائجها إلى أنه لا زال هناك حاجة إلى تصميم أنظمة قياس للأداء بحيث تضم أدوات قياس للأصول الفكرية. أكدت دراسة **الجندي ٢٠٠٥** النتيجة السابقة فقد حاولت تقديم نموذج لتقييم الأصول الفكرية كعامل فعال في خلق القيمة وإدارة المعرفة، واعتمد النموذج على مبدأ القيمة المضافة. وأشارت النتائج إلى صعوبة قياس وتقييم الأصول الفكرية وذلك بسبب طبيعتها حيث لا يمكن التعبير عنها في صورة كمية. وكذلك بسبب عدم الاهتمام من جانب المنظمات المهنية بإصدار مقاييس يسترشد بها في القياس. كما أكدت الدراسة أيضاً أن من أدق المقاييس التي استخدمت حتى الآن في تقييم الأصول الفكرية هو عن طريق احتساب الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركة. حاولت دراسة **Dumay, 2009** التعرض لأساليب قياس الأصول الفكرية، وقد أجريت الدراسة على عدد من الممارسين في المؤسسات المالية الأسترالية وكذلك عدد من الأكاديميين، وعينت الدراسة ببحث جدوى اشتراك كلا من الأكاديميين والممارسين في وضع قياسات للأصول الفكرية بناءً على خبراتهم ومهاراتهم، وبما يعكس الصورة الحقيقية عن الشركات وقد قدمت الدراسة إطاراً مقترحاً يجمع أساليب القياس المختلفة للأصول الفكرية يعتمد على الاقتناع بأهمية مفهوم خلق القيمة للشركة والذي ينتج عن قياس هذه الأصول. كما ألفت الدراسة الضوء على الحاجة إلى تنمية مهارات كلاً من الأكاديميين والممارسين للمهنة في مجال تقديم قياسات مناسبة للأصول الفكرية تؤدي إلى خلق قيمة وتوفير معلومات صادقة تعكس حقيقة موقف الشركة الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير قياسات الأصول الفكرية بجميع مكوناتها والتغلب على معوقات القياس سواء كانت بسبب طبيعة الأصول الفكرية أو بسبب صعوبة القياس. أما دراسة **Gatti, 2015** فقد ركزت على مشكلات قياس الأصول الفكرية وأشارت إليها كتحديات متصلة في عملية القياس ذاتها من بينها ثقافة الشركة نفسها، فالمديرون لديهم خبرة محدودة في التعامل مع المؤشرات غير المالية. كما أنهم يواجهون صعوبات بسبب عدم قدرة نظم المعلومات المحاسبية التقليدية على تقديم أساليب قياس موثوق فيها للأصول الفكرية غير الملموسة. وقد أجريت الدراسة على عدد من الشركات الإيطالية التي تستخدم نظام بطاقة الأداء المتوازن، وقد تم التركيز على الأصول الفكرية المتعلقة بالعلاقات مع العملاء. وأشارت الدراسة في نتائجها إلى أن الشركات قد دأبت على قياس مستوى

أدائها باستخدام مؤشرات مالية، بينما لا يمكن لهذه المؤشرات أن تقيس الأداء غير المالي غير الملموس، كما أن الشركات ذاتها تعتبر أن النسب المالية ومستوى ربحيتها ومركزها المالي هي فقط المؤشرات التي تعكس الأداء. وقد أوصت الدراسة بضرورة قياس الأصول الفكرية غير الملموسة حيث أن ذلك يعكس الصورة الحقيقية الصادقة لأداء الشركات. أما دراسة **weqar et al., 2020** فقد حاولت بحث أهمية الأصول الفكرية كعامل فاعل ضمن أصول الشركة وما يتضمنه هذا المفهوم من صعوبات في القياس، وقد أجريت الدراسة على عدد من الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية في بومباي بالهند على مدى الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨ وقد أشارت النتائج إلى أن هناك صعوبة في استخدام المقاييس التقليدية للأداء لتقييم الأصول الفكرية خاصة في الشركات التي تعتمد على عنصر المعرفة الذي يؤثر بدوره على أداءها المالي. كما أشارت الدراسة إلى الحاجة إلى تطوير قياسات الأصول الفكرية وأن معوقات قياسها تتمثل في صعوبة قياسها، وصعوبة تقدير العوائد، وصعوبة تقدير العمر الانتاجي لها. وفي نتيجة غير متوقعة وجدت الدراسة أن هناك علاقة غير معنوية بين الأصول الفكرية و الربحية والانتاجية للشركات محل البحث.

### ٣/٣ دراسات متعلقة بالإفصاح عن الأصول الفكرية

حاولت دراسة **Van, et al., 2001** بحث مستوى الإفصاح عن الأصول الفكرية بالتطبيق على عدد من شركات تكنولوجيا المعلومات في هولندا، وقد أشارت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أهمها أن الأساليب المحاسبية التقليدية لا تفي بمتطلبات الإفصاح عن الأصول الفكرية، حيث أنها قد صممت في الأساس للإفصاح عن الأصول الملموسة، وهذا على الرغم من تأكيد الدراسة إلى التأثير المعنوي الموجب لهذا النوع من الأصول على قرارات المستخدمين وأن عدم توافر هذه المعلومات يؤدي إلى بناء قرارات استثمارية غير سليمة. كما أشارت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتوفير أدوات قياس جديدة تساعد على قياس الأصول الفكرية والتحقق منها والإفصاح عنها. حاولت دراسة **Brennan, 2001** ببحث مدى قيام الشركات في أيرلندا بالتقرير عن الأصول الفكرية بالقوائم المالية، واعتمدت الدراسة التي أجريت على عدد إحدى عشر شركة تكنولوجيا المعلومات على تحليل الفارق والمقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لهذه الشركات، وقد أشارت النتائج إلى ضعف الإفصاح عن الأصول الفكرية بالشركات على الرغم من امتلاك هذه الشركات لهذه الأصول بسبب وجود اختلاف بين القيمة الدفترية والسوقية للشركات محل البحث. وضعت دراسة **petty & Guthrie, 2004** إطاراً لقياس رأس المال الفكري لعدد ٥ شركات أمريكية في مجال الإلكترونيات والنقل والخدمات المالية والاتصالات، حيث حاولت الدراسة تصنيف رأس المال الفكري طبعاً لمكوناته وتم ذلك بالاستعانة بالمعلومات المنشورة بالقوائم المالية والتعرف على أسعار الأسهم في البورصة، وقسمت الأصول الفكرية إلى أصول بشرية وأصول هيكلية وأصول متعلقة بالعلاقات مع العملاء. وأشارت النتائج إلى أن القيمة المضافة ورضاء العاملين وكفاءة القيادة وتكاليف التدريب

تعد من مؤشرات قياس رأس المال البشري. أما نفقات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من النفقات الادارية فتعد من مؤشرات رأس المال التنظيمي. كما يعد مقدار النمو في المبيعات ومتوسط المبيعات من مؤشرات قياس رأس مال العلاقات مع العملاء. ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة اعطاء مزيد من الاهتمام الى الإفصاح عن مكونات الأصول الفكرية ضمن تقارير مالية خاصة لا تخضع لمراجعة خارجية ولكنها تدخل ضمن ملحقات القوائم المالية المنشورة. حاولت دراسة **James & Rosalind, 2005** بحث مستوى الإفصاح عن الأصول الفكرية في شركات تكنولوجيا المعلومات بنيوزيلاندا. وقد تم التعبير عن الأصول الفكرية بقياس الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركة، وأجريت الدراسة على عدد ٧٠ شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بنيوزيلندا، وتم دراسة التقارير المالية لهذه الشركات، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين جودة الإفصاح والإفصاح عن الأصول الفكرية ممثلاً في العلاقات مع العملاء. كما وجد أن الإدارة تعتبر أن العلاقات مع العملاء تعد من أهم بنود الأصول الفكرية الواجب الإفصاح عنها ممثلاً في الإفصاح عن عدد العلاقات مع الشركات المختلفة والأسماء التجارية، وبلغت نسبة الإفصاح عنها ٤٧ % من إجمالي المعلومات المفصحة عنها وأكدت النتائج الى أن الشركات لم تولي أي اهتمام للإفصاح عن باقي مكونات الأصول الفكرية وبلغت نسبة الإفصاح عنها ٣٣٪. وأرجعت ذلك إلى صعوبة قياسها. هدفت دراسة **Bruggen et al., 2009** الى بحث محددات قرار الإفصاح عن الأصول الفكرية في التقارير المالية. وأجريت على عينة من ١٢٥ شركة أسترالية مقيدة ببورصة الأوراق المالية. وأشارت الدراسة إلى أن نوع الصناعة يعد محدد في الإفصاح عن الأصول الفكرية في التقارير المالية وأن حجم الشركة يعد محدد آخر للإفصاح. وأشارت النتائج إلى أن الإفصاح عن الأصول الفكرية يعد إفصاحاً اختيارياً غير ملزم وهو ما يدفع الإدارة إلى الاحجام عن الإفصاح. وأن الشركات التي تعتمد بصورة أكبر على الأصول الفكرية هي التي تميل أكثر نحو الإفصاح الاختياري عنها، وهو ما يؤثر بشكل ايجابي على زيادة ثقة المستثمر فيها، وزيادة الطلب على أسهمها. وفي نتيجة غير متوقعة وجدت علاقة غير معنوية بين عدم تماثل المعلومات والإفصاح عن الأصول الفكرية حيث وجد أن عدم تماثل المعلومات وما يسببه من مشكلات بين المستثمرين والشركة لم يدفع الإدارة نحو الاهتمام بالإفصاح عن الأصول الفكرية. وأكدت النتائج أيضاً على أن الشركات كبيرة الحجم تميل أكثر للإفصاح الاختياري عن الأصول الفكرية حفاظاً على سمعتها السوقية وعلى جذب المزيد من المستثمرين. اختبرت دراسة **Widiatmoko et al., 2020** أثر حوكمة الشركات على الإفصاح عن الأصول الفكرية ورسملة السوق وذلك بالتطبيق على عدد من الشركات الإندونيسية المسجلة في بورصة الأوراق المالية وقد أجريت الدراسة على مدى ٤ سنوات منذ عام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨. وأشارت النتائج إلى أن ممارسات حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي معنوي على الإفصاح عن الأصول الفكرية، مما يؤثر بدوره على رسملة السوق. وأن الإفصاح عن الأصول الفكرية يعد



مصدراً هاماً لخلق القيمة وتدعيم الميزة التنافسية للشركات. كما أكدت النتائج الى وجود معوقات كثيرة تحد من امكانية قياس الأصول الفكرية سواء صعوبة تحديدها أو تحديد العائد منها أو تحديد مدى سيطرة الشركات عليها، مما يحجم من قدرة الإدارة على الإفصاح عنها. قامت دراسة **Mondal&Ghosh,2021** ببحث أثر الإفصاح عن الأصول الفكرية بوجه عام على تكلفة رأس المال، وأيضا دراسة أثر الإفصاح عن كلا من الأصول البشرية والأصول التنظيمية والأصول العلاقية كل على حدة على تكلفة رأس المال. وتم توظيف الرافعة المالية وحجم الشركة كمتغيرات رقابية. وقد تم الإعتماد على التقارير المالية لعدد ٥٠ شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية بالهند على مدى الفترة من ٢٠١٨-٢٠١٩، وتم إستبعاد ٢٠ شركة بسبب أن تكلفة رأس المال لها كانت سلبية. ووجدت النتائج علاقة معنوية عكسية بين الإفصاح عن الأصول الفكرية ككل وتكلفة رأس المال، وكذلك علاقة معنوية عكسية لكلا من الأصول البشرية والأصول الهيكلية على تكلفة رأس المال.

#### باستقراء الدراسات السابقة وتحليل نتائجها يتضح للباحثة ما يلي:

- ١- إتفقت معظم الدراسات على أهمية الأصول الفكرية وأنها عامل فاعل في تدعيم القدرة التنافسية، فهي معلومات إستراتيجية تساعد الشركة على إنجاز أنشطتها بأسلوب يميزها عن المنافسين مثل ربحية المنتجات والخدمات والعملاء ومدى ولاءهم، وأن الأصول الفكرية تعد مصدراً للتنوع في القيمة التنظيمية للشركات من خلال مساهمتها في تحقيق أهداف الشركة مثل زيادة ربحيتها وتحسين إنتاجيتها وتثبيت سمعتها السوقية مما يساعد على جذب المزيد من المستثمرين.
- ٢- أشار عدد محدود من الدراسات، معظمها تم في الهند، بعدم اهتمام المستثمر بالأصول الفكرية وعدم وجود علاقة معنوية موجبة بين الأصول الفكرية وقرارات المستثمرين أو الأداء المالي للشركات. وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة من المستثمرين في هذه الدول هم مستثمرين غير مدركين لأهمية الأصول الفكرية ومازال اهتمامهم منصب على الإفصاح المالي التقليدي عن المعلومات، إلا أن هذه النتائج لم تمنع هذه الدراسات من التوصية بأهمية الأصول الفكرية وضرورة الاهتمام بقياسها والإفصاح عنها.
- ٣- يعد قياس الأصول الفكرية باحتساب الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لأسهم الشركة من أكثر المقاييس شيوعاً من قبل الدراسات مع الأخذ في الاعتبار للعوامل الأخرى التي قد تؤثر في سعر السهم مثل التضخم.
- ٤- أن الأساليب المحاسبية التقليدية لا تفي بمتطلبات الإفصاح عن الأصول الفكرية حيث أنها قد صممت في الأساس للإفصاح عن الأصول الملموسة، فالمؤشرات المالية تقيس الأداء المالي ولكن لا يمكنها قياس الأداء الفكري غير الملموس.

- ٥- تعد القيمة المضافة ورضاء العاملين وكفاءة القيادة وتكاليف التدريب، ونفقات تكنولوجيا المعلومات ومقدار النمو في المبيعات ومتوسط المبيعات من مؤشرات قياس الأصول الفكرية.
- ٦- هناك معوقات وصعوبات في القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية، وهو يرجع إما إلى عدم إيفاء الأساليب المحاسبية وأدوات القياس التقليدية في القيام بذلك، أو بسبب عدم وجود معايير محاسبية ملزمة بالقياس والإفصاح.

من العرض السابق يمكن للباحثة إشتقاق الفروض الأساسية للبحث كما يلي:

الفرض الأول: يوجد معوقات في القياس المحاسبي للأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني: يوجد صعوبات في الإفصاح عن الأصول الفكرية في القوائم المالية وملحقاتها في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثالث: يسهم تطبيق مقترحات العلاج في تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية بالقوائم المالية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الرابع: يؤدي القياس والإفصاح المحاسبي إلى زيادة قيمة الشركة.

المبحث الرابع: دراسة ميدانية وتطبيقية عن مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية ومقترحات علاجها، وأثر القياس والإفصاح على قيمة الشركة.

١/٤ دراسة ميدانية عن مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية ومقترحات علاجها في الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١/١/٤ فروض الدراسة الميدانية

تختبر الدراسة الميدانية الفروض الثلاثة الأولى للبحث

٢/١/٤ مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في المديرين الماليين والمحاسبين ورؤساء مجالس الإدارات في الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويضم عدد من الشركات الكبرى المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. ووقع اختيار الباحثة على هذا القطاع تحديداً للأسباب التالية:

- ١- لكونها من أهم القطاعات التي تتسم بتركز المعرفة والتكنولوجيا.
  - ٢- لكونها من أهم القطاعات التي تلعب فيها الأصول الفكرية دوراً أساسياً في تحقيق الثروة والدخل. وقد تم اختيار الشركات التي تتوافر فيها عدد من الخصائص:
    - توافر القوائم المالية لها والتي ستعتمد عليها الباحثة في إجراء الدراسة التطبيقية في الجزء الثاني من البحث.
    - أن تكون أسهمها متداولة ببورصة الأوراق المالية المصرية.
    - استقرار تداول أسهمها في البورصة
- وقد تم استبعاد شركتين من عدد ١٢ شركة وهما شركة فودافون للاتصالات، وشركة اكسبريس للحلول المتكاملة (البرمجيات) لعدم توافر بيانات مالية كاملة لاستخدامها في الدراسة التطبيقية، وبالتالي بلغ عدد الشركات محل الدراسة عدد ١٠ شركات:

جدول رقم (٢)

أسماء الشركات محل البحث

م	اسم الشركة
١	شركة أورنج للاتصالات
٢	شركة جلوبال تليكوم
٣	شركة المصرية للاتصالات
٤	شركة نايل سات
٥	شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
٦	شركة المؤشر البرمجيات
٧	شركة فاروتك لأنظمة التحكم والاتصالات
٨	شركة فوري لتكنولوجيا البنوك
٩	شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات
١٠	شركة مصر جنوب أفريقيا للاتصالات

٣/١/٤ أسلوب الدراسة الميدانية

اعتمدت الباحثة في الدراسة الميدانية على كلا من قائمة الاستقصاء وبعض المقابلات الشخصية، وذلك كما يلي:

- ١- تم توزيع عدد ١١٠ قائمة استقصاء على عدد ١٠ شركات في قطاع الاتصالات والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات وذلك عن طريق مواقع هذه الشركات على البريد

الإلكتروني أو على مواقعها على شبكة الإنترنت، وقد قامت الباحثة باستيفاء بعض القوائم من خلال بعض المقابلات الشخصية مع المسؤولين في بعض هذه الشركات مع تلقي الردود على باقي القوائم عن طريق البريد الإلكتروني للباحثة.

٢- بلغت عدد القوائم التي يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي عدد ٨٦ قائمة وذلك للأسباب التالية:

- تم استبعاد عدد ١٦ قائمة بنسبة ١٥٪ من إجمالي حجم القوائم بسبب عدم الإجابة عن جميع الأسئلة بصورة واضحة.

- لم تتلق الباحثة ردود على عدد ٨ قوائم بنسبة ٧٪ من إجمالي حجم القوائم، وقد يرجع ذلك إلى ضغوط العمل

٣- تم تصميم قائمة الاستقصاء بحيث تهدف إلى اختبار الفروض الثلاثة الأولى للبحث وذلك كما يلي:

أ- تم تقسيم قائمة الاستقصاء إلى ثلاثة محاور أساسية بحيث يعبر كل محور عن فرض من فروض الدراسة الميدانية.

ب- تم استيفاء المتغيرات المعيرة عن كل محور من محاور الدراسة الميدانية من خلال استقراء الدراسات السابقة في موضوع البحث

ج- جاءت المحاور الأساسية في قائمة الاستقصاء كما يلي:

- **المحور الأول:** يوجد معوقات في القياس المحاسبي للأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- **المحور الثاني:** يوجد صعوبات في الإفصاح عن الأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- **المحور الثالث:** يسهم تطبيق مقترحات العلاج في تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية بالقوائم المالية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤/١/٤ اختبار مدى الاتساق في متغيرات محاور الدراسة الميدانية باستخدام

Cronbach's Alpha

قبل البدء في توصيف مخرجات الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة قامت الباحثة بإجراء Reliability analysis لقياس مدى الاتساق الداخلي لردود العينة محل البحث على متغيرات الدراسة الميدانية وذلك باستخدام Cronbach's Alpha، وقد تم التحليل على كل محور من محاور الدراسة الميدانية وتظهر النتائج كما يلي:

١- تحليل الاتساق Reliability Analysis للمحور الأول

جدول رقم (٣)

الاتساق الداخلي لإجابات العينة عن المحور الأول باستخدام Cronbach's Alpha

Test scale = mean (standardized items)	
Reversed items:	Q91 Q101 Q111
Average interitem correlation:	0.14
Number of items in the scale:	14
Scale reliability coefficient:	0.69

يلاحظ أنه كلما اقتربت قيمة Cronbach Alpha من ١ كلما عكس ذلك مستوى دقة واتساق في الأسئلة، وقد بلغت القيمة ٦٩٪ عند مستوى ثقة ٩٥٪.

٢- تحليل الاتساق Reliability Analysis للمحور الثاني

جدول رقم (٤)

الاتساق الداخلي لإجابات العينة عن المحور الثاني باستخدام Cronbach's Alpha

Test scale = mean (standardized items)	
Average interitem correlation:	0.15
Number of items in the scale:	10
Scale reliability coefficient:	0.63

بلغت قيمة Cronbach Alpha 63% عند مستوى ثقة 95% ، بما يعكس مستوى دقة واتساق في أسئلة المحور الثاني .

٣- تحليل الاتساق Reliability Analysis للمحور الثالث

جدول رقم (٥)

الاتساق الداخلي لإجابات العينة عن المحور الثالث باستخدام Cronbach's Alpha

Test scale = mean (standardized items)	
Average interitem correlation:	0.18
Number of items in the scale:	9
Scale reliability coefficient:	0.67

بلغت قيمة Cronbach Alpha ٦٧٪ عند مستوى ثقة 95% ، بما يعكس مستوى دقة واتساق في أسئلة المحور الثالث .

٥/١/٤ توصيف مخرجات الدراسة الميدانية وإختبار فروض الدراسة

المحور الأول: يوجد معوقات في القياس المحاسبي للأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٤، ع ١٤، ج ٢، يناير ٢٠٢٣)  
د. دينا عبد العليم كريمة

جدول رقم (٦)

معوقات القياس المحاسبي للأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق بشدة (%)	غير موافق (%)	محايد (%)	أوافق (%)	أوافق بشدة (%)	المتغيرات
1.4	3.8	10	16	0	33	41	١- هناك صعوبة في التقدير و الاعتراف بالأصول الفكرية
1.3	3.7	7	21	0	37	35	٢- هناك صعوبة في استخدام وسائل القياس المحاسبية التقليدية لقياس الأصول الفكرية
1.2	3.7	8	10	5	52	24	٣- تركيز وسائل القياس المحاسبية التقليدية على الحقائق المادية فقط مثل المنشآت و الآلات و لا تقيس الأصول الفكرية مثل الإبداع والمهارة
1.5	3.3	19	12	12	30	28	٤- تركيز وسائل القياس المحاسبية التقليدية على نتائج المعاملات السابقة و التدفقات النقدية الحقيقية و لا تركز على المنافع المستقبلية
1.5	3.4	17	16	7	30	29	٥- هناك صعوبة في تصنيف مكونات الأصول الفكرية سواء كانت بشرية أو هيكلية (تنظيمية) أو مرتبطة بالعملاء
1.4	2.9	15	35	8	21	21	٦- هناك صعوبة في تحديد المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصول الفكرية
1.3	3.7	8	15	10	30	36	٧- هناك صعوبة في تحديد العمر الافتراضي للأصول الفكرية
1.4	2.5	33	28	10	17	12	٨- هناك صعوبة في معالجة تكاليف الأصول الفكرية كتكاليف تشغيل أو تكاليف رأسمالية
1.4	2.5	29	37	0	23	10	٩- هناك صعوبة في تحديد العوائد المحققة من امتلاك الأصول الفكرية
1.5	2.7	23	41	5	9	22	١٠- هناك صعوبة في وضع الأصول الفكرية تحت السيطرة
1.4	3.3	15	14	16	34	21	١١- هناك صعوبة في مقارنة الأصول الفكرية بين شركة وأخرى
1.5	3.3	19	7	0	٤٨	26	١٢- يلعب عدم وجود معايير محاسبية ملزمة دورا في صعوبة قياس الأصول الفكرية
1.3	3.7	9	9	19	34	29	١٣- يلعب عدم وجود تشريعات ملزمة بقياس الأصول الفكرية دورا في صعوبة قياسها

بتحليل نتائج الجدول رقم (٦) للنسب المئوية لردود العينة محل البحث في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تم قبول صحة الفرض الأول من فروض البحث، والذي مفاده وجود معوقات في القياس المحاسبي للأصول الفكرية وذلك من خلال النتائج التالية:

١- حصل المتغير الخاص بأن غياب المعايير المحاسبية الملزمة يعد من أهم معوقات القياس المحاسبي عن الأصول الفكرية على أعلى نسبة موافقة من قبل أفراد العينة محل البحث وبلغت ٧٤٪. كما أشارت أيضا نسبة مرتفعة منهم وبلغت ٧٤٪ الى أن هناك صعوبة في التقدير والاعتراف بالأصول الفكرية،

٢- أكدت نسبة مرتفعة من المستقصى منهم في ردودهم وبلغت نسبة موافقتهم ٧٢٪، ٧٦٪ على الترتيب الى أن هناك صعوبة في استخدام وسائل القياس المحاسبية التقليدية لقياس الأصول الفكرية، وأن وسائل القياس التقليدية تركز على الحقائق المادية فقط، ولا تقيس الأصول الفكرية مثل الإبداع والمهارة.

٣- تأكدت الإجابة السابقة من خلال متغير آخر وحصل على موافقة ٦٦٪ من المستقصى منهم من أن هناك صعوبة في تحديد العمر الافتراضي للأصول الفكرية.

٤- لم تحظ المتغيرات الخاصة بوجود صعوبة في معالجة تكاليف الأصول الفكرية كتكاليف تشغيل أو تكاليف رأسمالية بموافقة عدد كبير من المستقصى منهم، وكذلك الصعوبة في تحديد العوائد المحققة من امتلاك الأصول الفكرية، أو صعوبة وضعها تحت السيطرة، حيث جاءت نسبة الموافقة ضعيفة وبلغت ٢٩٪، ٣٣٪، ٣١٪ على الترتيب.

٥- بدراسة المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى منهم في المحور الأول فقد اقترب من الـ ٥ بما يعني الموافقة على أكبر قدر من المتغيرات التي تعكس هذا المحور، وهو ما تؤكد من خلال قياس الانحراف المعياري والذي يتراوح ما بين ١,٢ و ١,٥ وهو يعكس عدم تباين آراء المستقصى منهم وأنها تتركز حول متوسطاتها.

**المحور الثاني:** يوجد صعوبات في الإفصاح عن الأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

جدول رقم (٧)

صعوبات الإفصاح عن الأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق بشدة (%)	غير موافق (%)	محايد (%)	أوافق (%)	أوافق بشدة (%)	المتغيرات
1.6	3	١٤	١٣	7	٤٠	26	١- تفضل الشركة عدم الإفصاح عن الأصول الفكرية لكونه إفصاحاً إختيارياً
1.4	3.8	7	20	5	28	41	٢- تعتبر الإدارة أن المعلومات المتعلقة برؤية الشركة و أهدافها، والأصول الفكرية ووسائل تطويرها من المعلومات التي من الممكن عدم الإفصاح عنها
1.5	2.9	26	23	10	17	23	٣- يعتبر المراجعون أن المعلومات المتعلقة برؤية الشركة و أهدافها، والبنود الفكرية ووسائل تطويرها من المعلومات التي من الممكن عدم الإفصاح عنها
1.5	2.7	30	30	0	24	15	٤- تعتبر وسيلة الإفصاح عائقاً في الإفصاح عن الأصول الفكرية سواء في متن القوائم المالية أو في الملحقات الإضافية
1.1	4	2	17	3	41	36	٥- يتطلب الإفصاح عن الأصول الفكرية في متن القوائم المالية ضرورة استحداث وسائل قياس تتناسب مع طبيعة الأصول الفكرية
1.4	2.6	22	40	8	16	14	٦- هناك تداخل بين الشهرة و الأصول الفكرية وهو ما يعد سبباً في عدم الرغبة في الإفصاح عن الأصول الفكرية
1.5	2.8	24	24	17	14	20	٧- يعد ضرورة الإفصاح عن الالتزامات المرتبطة بالأصول الفكرية عائقاً في الإفصاح عنها
1.4	3.8	14	6	5	35	40	٨- يعد فقدان الميزة التنافسية للشركات من مسببات القصور في الإفصاح عن الأصول الفكرية مثل إيرادات الاختراع وتطوير تكنولوجيا المعلومات و اتفاقيات التراخيص لأنه يفقد الشركة خصوصيتها وسريتها
1.4	3.7	0	17	0	٤٧	35	٩- يعد عدم وجود معايير محاسبية ملزمة مسبباً لعدم الإفصاح عن الأصول الفكرية من جانب إدارة الشركة
1.2	3.7	8	10	15	35	31	١٠- يعد عدم وجود تشريعات قانونية ملزمة بضرورة الإفصاح عن الأصول الفكرية دافعاً لعدم الإفصاح عنها



بتحليل النسب المئوية لإجابات الأفراد حول العينة وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات تم قبول صحة الفرض الثاني من فروض البحث، والذي مفاده وجود صعوبات تواجه شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عند الإفصاح عن الأصول الفكرية وهو ما يتضح من خلال العرض التالي:

١- يعد عدم وجود معايير محاسبية ملزمة من مسيبيات إدارات الشركات إلى الإحجام عن الإفصاح عن الأصول الفكرية وبلغت نسبة الموافقة على هذا المتغير من جانب المستقصى منهم ٨٢٪.

٢- أكدت متغيرات هذا المحور النتائج السابقة للمحور الأول حيث اتفق عدد كبير من أفراد العينة على ضرورة استحداث وسائل قياس تتناسب مع طبيعة الأصول الفكرية وهو ما يعد سبباً أساسياً للقصور في الإفصاح عنها في متن القوائم المالية، وحصل هذا المتغير على أعلى نسبة موافقة من قبل المستقصى منهم وبلغت ٧٧٪.

٣- أشارت نسبة ٧٥٪ من الأفراد محل العينة إلى أن فقدان الميزة التنافسية للشركات يعد من دوافع إحجام إدارات الشركات عن الإفصاح عن الأصول الفكرية مثل براءات الاختراع وتطوير تكنولوجيا المعلومات واتفاقيات التراخيص لأنه يفقد الشركة خصوصيتها وسريتها.

٤- حصل المتغيران المتعلقان بتداخل الشهرة مع الأصول الفكرية، وكذلك ضرورة الإفصاح عن الالتزامات المرتبطة بالأصول الفكرية كعائق على الإفصاح عنها على أدنى نسب موافقة وبلغت ٣٠٪، ٣٤٪ على الترتيب.

٥- تراوح المتوسط الحسابي لمتغيرات المحور الثاني ما بين ٢,٦، ٤ بما يعكس توافق الآراء بين الأفراد محل العينة وهو ما تؤكد من نسب الانحراف المعياري وتراوحت ما بين ١,٦، ١,١ بما يعكس عدم التباين في إجابات المستقصى منهم وتركزها حول متوسطاتها.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ٤، ١ع، ٢ج، يناير ٢٠٢٣)  
د. دينا عبد العليم كريمة

المحور الثالث: يسهم تطبيق مقترحات العلاج في تحسين القياس والإفصاح عن الأصول  
الفكرية

جدول رقم (٨)

يسهم تطبيق مقترحات العلاج في تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية

الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق بشدة (%)	غير موافق (%)	محايد (%)	اوافق (%)	أوافق بشدة (%)	المتغيرات
1.5	2	16	7	5	33	38	1- يسهم وجود عنصر الإلزام من جانب المعايير المحاسبية والتشريعات القانونية في حث إدارات الشركات على القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية
1.4	3	15	23	10	28	23	2- تؤدي رسمة أوجه الإنفاق في الأصول الفكرية في تسهيل قياسها والإفصاح عنها
1.5	3.5	15	17	0	23	44	3- يسهم الإلتزام بإستهلاك الأصول الفكرية بشكل منظم وفقا للمعيار الدولي ٣٨ في تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية
1.4	2	12	17	9	33	29	4- تعدد القوائم الإضافية وسيلة جيدة لحث إدارات الشركات على الإفصاح عن الأصول الفكرية
1.4	3.5	22	28	21	13	16	5- تساعد الممارسات الفعالة للحكومة داخل الشركات وماتضمنها من قواعد وأنظمة وضوابط على تيسير القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية
1.4	3	15	19	13	31	22	6- يعد عدم التفرقة بين تكاليف مرحلتي البحوث والتطوير ورسمتهما باعتبار التطوير ماهو إلا تطبيق لنتائج البحوث من مسببات تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية
1.3	2	9	30	10	29	21	7- يعد التوزيع الكمي للقيمة الإجمالية للأصول وفقا للأوزان النسبية لمكوناتها الأساسية (الشخصية والتنظيمية والعلاقية) وذلك من خلال خبرة إدارات الشركات لمسببات تكوين القيمة من وسائل تحسين قياس الأصول الفكرية
1.5	3.5	16	19	5	27	34	8- يمكن تطوير نظام التكاليف بالأنشطة بحيث يمكن تقدير بنود التكاليف المتعلقة بالأصول الفكرية صعبة القياس والمرتبطة بالتحديث والتطوير والإبداع.
1.2	2.5	6	10	5	34	45	9- تعدد القيمة المضافة ورضاء العاملين وكفاءة القيادة وتكاليف التدريب ونفقات تكنولوجيا المعلومات ومقدار النمو في المبيعات من مؤشرات قياس الأصول الفكرية.

بتحليل النسب المئوية لردود الأفراد محل العينة والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمتغيرات تم قبول صحة الفرض الثالث من فروض البحث، والذي مفاده مساهمة تطبيق مقترحات العلاج في تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية، وهو ما يتضح من العرض التالي:

١- جاءت النسب المئوية لموافقة آراء العينة على متغيرات المحور الثالث متوسطة في مجملها، وقد حصل المتغير الخاص بالقيمة المضافة ورضاء العاملين وكفاءة القيادة وتكاليف التدريب ونفقات تكنولوجيا المعلومات ومقدار النمو في المبيعات من مؤشرات قياس الأصول الفكرية. على أعلى نسبة للموافقة من قبل المستقصى منهم وبلغت ٧٩٪، كما حصل متغير أهمية عنصر الإلزام من قبل المعايير المحاسبية والتشريعات القانونية في التأثير على القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية على نسبة موافقة مرتفعة بلغت ٧١٪.

٢- حصل المتغيران المتعلقان بإعتبار أن الإلتزام بإستهلاك الأصول الفكرية بشكل منتظم وفقا للمعيار الدولي ٣٨ يسهم في تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية وكذلك بإعتبار أن القوائم الإضافية تعد وسيلة جيدة لحث إدارات الشركات على الإفصاح عن الأصول الفكرية على نسب موافقة مرتفعة من قبل المستقصى منهم وبلغت ٦٧٪، ٦٢٪ على التوالي.

٣- لم يحظ المتغير المتعلق بأثر الممارسات الفعالة للحوكمة داخل الشركات ومانتضمنه من قواعد وأنظمة وضوابط على تيسير القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية على موافقة نسبة كبيرة من المستقصى منهم وبلغت نسبة الموافقة عليه ٢٩٪.

٤- تراوح المتوسط الحسابي ما بين ٢، ٣،٥ وهي معدلات متوسطة، بما يعني اتفاق آراء العينة وتقاربها وهو ما تأكد من احتساب الانحراف المعياري لمتغيرات هذا المحور، وتراوحت ما بين ١،٥، ١،٢ بما يعكس عدم التباين في إجابات العينة محل البحث وتركزها حول متوسطاتها.

#### ٢/٤ دراسة تطبيقية لدراسة العلاقة بين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية وقيمة الشركة ١/٢/٤ فرض الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية الى إختبار الفرض الرابع من فروض البحث والذي يتمثل في مايلي:

- يؤدي القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية إلى زيادة قيمة الشركة.

٢/٢/٤ أسلوب الدراسة التطبيقية وتوصيف متغيرات الدراسة

١- اعتمدت الباحثة على تحليل الانحدار اللوجيستي Regression The Logistic لاختبار فرض الدراسة.

٢- قامت الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محل البحث المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. لدراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية على قيمة الشركة.

٣-متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: يتمثل في قياس الأصول الفكرية للشركات محل البحث وبسبب وجود قصور في القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محل البحث فقد اعتمدت الباحثة على مدخل مقارنة القيمة السوقية والقيمة الدفترية عند تقدير الأصول الفكرية في الشركات محل البحث. وإستندت الباحثة في ذلك لعدد من الدراسات السابقة

(Sveiby,1998; Ortiz, 2006; Ismail, 2020) وذلك في ضوء الإعتبارات التالية:

- نظراً لتذبذب أسعار الأسهم فقد اعتمدت الباحثة على أسعار الأسهم في نهاية أبريل بعد نهاية السنة المالية.

- يفترض هذا المدخل أن القيمة السوقية تعكس القيمة الحقيقية للأسهم لإجمالي الأصول، أما القيمة الدفترية فهي قيمة تاريخية يمكن الحصول عليها من الدفاتر المحاسبية التي تعكس قيمة أصولها الملموسة.

- تم اختيار الشركات محل البحث بحيث تكون مسجلة جميعها ببورصة الأوراق المالية المصرية، مما ساعد في إيجاد قيمة سوقية لها.

- المتغير التابع: يتمثل في قيمة الشركة، وقد استخدمت الباحثة نموذج Tobin's Q لجميع الشركات محل العينة حيث يتم احتساب قيمة الشركة من خلال هذا النموذج بالمعادلة التالية:

القيمة السوقية لحقوق الملكية + إجمالي الالتزامات

قيمة الشركة =

القيمة الدفترية لأصول الشركة

فإذا بلغت  $Tobin's, Q < 1$  فإن هذا يعني ارتفاع قيمة الشركة، أما إذا كانت  $1 >$  فإن هذا يعني انخفاض قيمة الشركة ومحدودية فرصها في النمو.

٣/٢/٤ نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرض الدراسة التطبيقية:

إعتمدت الباحثة على تحليل الانحدار اللوجستي The Logistic Regression لإختبار الفرض وقد ظهرت النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

نتائج التحليل الإحصائي باستخدام The Logistic Regression

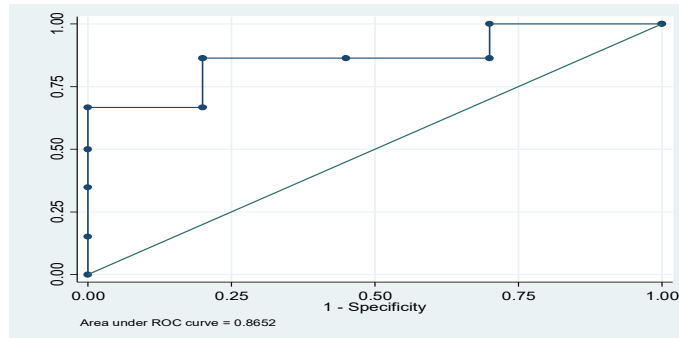
P Value	الخطأ المعياري	المعاملات	المتغيرات
0.002	1.71e-09	7.719433	الأصول الفكرية
2.303683	2-763189	5.812171	قيمة الشركة
3.473344	1.193301	18.28508	

قامت الباحثة من خلال استخدام تحليل الانحدار اللوجستي بالخطوات التالية:

- ١- تم تصنيف الشركات إلى مجموعتين وهما شركات ذات قيمة مرتفعة حيث بلغت قيمة Tobin Q فيها أكبر من ١ وتم إعطاؤها كود ١ ، وشركات ذات قيمة منخفضة حيث انخفضت قيمة Tobin Q عن ١ وأعطيت الكود Zero
- ٢- يتم تطبيق أسلوب تحليل الانحدار اللوجستي حيث تمثل المتغير التابع في قيمة الشركة والذي تم احتسابه من خلال تقدير قيمة Tobin Q للشركات محل البحث، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في الأصول الفكرية للشركة اعتماداً على مدخل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.
- ٣- استخدام اختبار Chi Square test لقياس معنوية النموذج، وقد بلغت قيمة P Value ٠,٠٠١٨، بما يعكس معنوية النموذج.
- ٤- تم قبول صحة الفرض الرابع من فروض البحث حيث وجدت علاقة معنوية بين الأصول الفكرية وقيمة الشركة وهو ظهر من خلال قيمة P value ٠,٠٠٢ وبلغت ٠,٠٥ أي أقل من ٠,٠٥
- ٥- وعند دراسة طبيعة العلاقة بين حجم الأصول الفكرية وقيمة الشركة من خلال احتساب odds Ratio (النسبة المرجحة) ، وجد أنه كلما زادت الأصول الفكرية بمقدار وحدة واحدة كلما زادت احتمالية ارتفاع قيمة الشركة بمقدار  $1.71e-09$

شكل رقم (٢)

تقييم أداء النموذج باستخدام Roc Curve



باستخدام RocCurve لتقييم أداء النموذج المطبق لتحليل الانحدار اللوجستي ووجد أن النموذج قادر على التنبؤ بشكل سليم بنسبة ٨٦,٥٪

#### المبحث الخامس: النتائج والتوصيات ومقترحات البحوث المستقبلية

##### أولاً: النتائج

- تتعدد نماذج تصنيف عناصر الأصول الفكرية، بحيث لم يوجد تصنيف محدد لها وقد يرجع ذلك إلى اختلاف المداخل المستخدمة في التصنيف فعلي مستوى المعايير المحاسبية اهتمت المعايير الدولية بتصنيفها طبقاً للعلاقات مع العملاء، والتكنولوجيا المستخدمة، والعقود القانونية، أما معيار المحاسبة المصري فصنفها طبقاً للالتزامات التي تتحملها الشركة في تطوير وتحسين الموارد غير الملموسة. أما من وجهة نظر الباحثين فالبعض صنفها كأصول بشرية وأصول سوقية وأصول بنية تحتية، بينما صنفها البعض الآخر إلى تخطيط إستراتيجي للاستثمار في الأصول الفكرية، وقد ذهبت الباحثة في تصنيف عناصر الأصول الفكرية إلى أصول بشرية، وأصول هيكلية، وأصول مرتبطة بالعلاقات مع العملاء.

- بالرغم من أهمية الأصول الفكرية، إلا أن عملية القياس والإفصاح عنها لم تحظ بالاهتمام سواء من قبل المنظمات المهنية أو المعايير المحاسبية، وهو ما قد أكد عليه العديد من الدراسات.

- تواجه عملية قياس الأصول الفكرية بالعديد من المشكلات والتي صنفها الباحثة في مجموعتين هما:

أ- مشكلات ناتجة عن قصور الأساليب المحاسبية التقليدية وذلك بسبب تركيزها على الحقائق المادية فقط، بينما يعتمد قياس الأصول الفكرية على الحقائق غير المادية، كما تركز هذه الأساليب التقليدية على نتائج المعاملات السابقة والتدفقات النقدية الحقيقية، بينما يتطلب قياس الأصول الفكرية الاهتمام بخلق القيمة والمنافع الاقتصادية المستقبلية.

ب- مشكلات ناتجة عن طبيعة الأصول الفكرية وتتمثل في صعوبة تصنيف مكونات الأصول الفكرية بسبب التداخل بينها وصعوبة التمييز بينها، أو صعوبة تحديد العوائد المحققة من امتلاك الأصول الفكرية لاسامها بعدم الثبات أو الاستقرار، وصعوبة قياس بعض مكونات الأصول الفكرية مثل الإبداع والمهارة وهما صلب عملية توليد المعرفة، وصعوبة مقارنة الأصول الفكرية من شركة إلى أخرى، وصعوبة قياس العمر الافتراضي للأصول الفكرية.

- تتعدد المشكلات التي تواجه الإفصاح عن الأصول الفكرية وذلك بسبب الاختلاف في تحديد أداة الإفصاح سواء كانت في متن القوائم المالية أو خارجها، وكذلك التداخل بين الشهرة والأصول الفكرية، كما أن الإدارة والمراجعين قد لا يرون في كثير من الأحيان ضرورة في

الإفصاح عن بعضها، ولكن تعتبر الباحثة أن فقدان الميزة التنافسية للشركة يعتبر من أهم دوافع احجام إدارات الشركات عن الإفصاح عن الأصول الفكرية مثل براءات الاختراع، وتطوير تكنولوجيا المعلومات، والشراكات واتفاقيات التراخيص ، وذلك لأن الإفصاح عنها يفقد الشركة خصوصيتها والتي تعد الدعامة الأساسية لتميز أي شركة واكسابها قيمتها في السوق.

- حاولت الدراسة بحث أثر القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية على قيمة الشركة، وكذلك دراسة مشكلات القياس والإفصاح عنها، ومقترحات علاجها، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية وتطبيقية على شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك لكونها من أهم القطاعات التي تتسم بتركز المعرفة والتكنولوجيا، كما أنها من أهم القطاعات التي تلعب فيها الأصول الفكرية دوراً أساسياً في تحقيق الثروة والدخل، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

**بالنسبة للدراسة الميدانية:** ثبت صحة الفرض الأول من فروض الدراسة والذي مفاده وجود معوقات في القياس المحاسبي للأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وحصلت عدد من المتغيرات التي تعكس هذا الفرض على نسبة موافقة مرتفعة من قبل الأفراد محل العينة وقد جاء في مقدمتها غياب عنصر الإلزام من قبل المعايير المحاسبية وكذلك صعوبة التقدير والاعتراف بالأصول الفكرية، وصعوبة استخدام وسائل القياس المحاسبية التقليدية في التقدير للأصول الفكرية مثل الإبداع والمهارة، كما أشارت نسبة مرتفعة إلى صعوبة تقدير العمر الافتراضي للأصول الفكرية. كما ثبت صحة الفرض الثاني والذي مفاده وجود صعوبات في الإفصاح عن الأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث حصلت المتغيرات التي تعكس هذا الفرض على نسب موافقة مرتفعة، وكان من أهمها عدم وجود معايير ملزمة بالإفصاح وضرورة استحداث وسائل قياس تتناسب مع طبيعة الأصول الفكرية، وهو ما يؤكد نتائج الفرض الأول. وقد اعتبرت العينة محل البحث أن ذلك يعد سبباً أساسياً في القصور في الإفصاح عن الأصول الفكرية، وكذلك أيضاً بسبب فقدان الميزة التنافسية للشركة عند الإفصاح عن الأصول الفكرية مثل براءات الاختراع وتطوير تكنولوجيا المعلومات واتفاقيات التراخيص.. أما بالنسبة للفرض الثالث حول مساهمة مقترحات العلاج في تحسين القياس و الإفصاح عن الأصول الفكرية، فقد جاءت أعلى نسبة موافقة من المستقصى منهم عن المتغير الخاص بإعتبار القيمة المضافة ورضاء العاملين وكفاءة القيادة وتكاليف التدريب من مؤشرات قياس الأصول الفكرية بنسبة ٧٩٪. كما حصل المتغير المتعلق بأهمية وجود عنصر الإلزام من قبل المعايير المحاسبية والتشريعات القانونية للقياس والإفصاح عن الأصول الفكرية على قنسبة موافقة مرتفعة وبلغت ٧١٪ وأيضاً موافقة ٦٢٪ من المستقصى منهم على إعتبار القوائم الإضافية كوسيلة جيدة لحث الشركات على الإفصاح .

**بالنسبة للدراسة التطبيقية:** لاختبار الفرض الرابع قامت الباحثة بتطبيق أسلوب التحليل الانحدار اللوجستي The Logistic Regression حيث تمثل المتغير التابع في قيمة الشركة والذي تم استخراجها باستخدام Tobin Q أما المتغيرات المستقلة فاستخرجت بمقارنة القيمة السوقية بالقيمة الدفترية لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقد أكدت النتائج وجود علاقة معنوية بين الأصول الفكرية وقيمة الشركة، وبدراسة طبيعة العلاقة بينهما من خلال احتساب Odds Ratio وجد أنه كلما زادت الأصول الفكرية بمقدار وحدة واحدة كلما زادت احتمالية ارتفاع قيمة الشركة وهو ما أكد صحة الفرض الرابع من فروض البحث .

#### ثانياً: التوصيات

- ١- ضرورة الاهتمام من قبل المنظمات المهنية القائمة على سن المعايير والتشريعات الدولية والأمريكية FASB, IASB بتقديم خطا ملزما واضحا لقياس والتقارير عن الأصول الفكرية، وتذليل ما يواجه ذلك من عقبات.
- ٢- ضرورة اهتمام اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني في مصر بتعديل المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ لإرساء خطأ استرشادياً واضحا لقياس الأصول الفكرية أو الإفصاح عنها.
- ٣- تقديم أطر تمكن من معرفة المؤشرات المالية وغير المالية التي تساعد في تقييم أداء الأصول الفكرية.
- ٤- حث الإدارات العليا للشركات على إدارة الأنشطة التسويقية بالشركة لخلق وعي لدى العاملين بالجهاز التسويقي بضرورة إقامة علاقات إيجابية مع العملاء، حيث أن العلاقات مع العميل وتحقيق أقصى إشباع لاحتياجاته ورغباته مثل خدمة ما بعد البيع وتخصيص ميزانية لمقترحات وشكاوى العملاء، وتبادل المعلومات والأفكار معهم يعتبر من أهم مكونات الأصول الفكرية ويعد من التحديات التي تواجه منشآت الأعمال في مصر.

#### ثالثاً: مقترحات البحوث المستقبلية

- دراسة العلاقة بين الأصول الفكرية والأداء المالي في قطاعات صناعية أخرى تتسم أنشطتها بالابتكار والتحديث والتطوير.
- دراسة القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية ودورها في التأثير على العديد من المتغيرات الأخرى مثل جودة التقارير المالية وإدارة الأرباح وجودة المراجعة، وقرارات الأطراف ذوي المصلحة مثل قرارات الاستثمار والإقراض داخل الشركات.



### قائمة المراجع

#### أولا المراجع العربية:

- أبو يوسف، عبد الستار حسين، (٢٠٠٥)، " دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، قسم إدارة الأعمال، الأردن، ٣٠-٤٤، (١٩٩٤)، مراکش، المغرب، TRIPS- اتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة نقلا عن: حامد رؤوف، "حقوق الملكية الفكرية، رؤية جنوبية مستقبلية"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- الجندي، نهال أحمد، (٢٠٠٥)، " قياس وتقييم رأس المال الفكري: أحد المتطلبات الأساسية لتحديد قيمة المنشآت (نموذج مقترح)"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٦٥، ١٠٧-١٧٣.
- الساعدي، مؤيد، (٢٠١١)، " مستجدات فكرية معاصرة في السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٩٤-٢٩٨.
- الغلبان، ثائر صبري، (٢٠٠٩)، " المناهج العملية لقياس رأس المال البشري في ظل محاسبة رأس المال الفكري والإجراءات المقترحة للتطبيق في الوحدات المعرفية"، مجلة العلوم المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، مجلد ٢، العدد ٨، ٨-١٢.
- القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، "حماية حقوق الملكية الفكرية".
- حسن، حسين عجلان، (٢٠٠٨)، " إستراتيجية الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٥٩-١٦٣.
- زغلول، جودة عبد الرؤوف، (٢٠٠٢) " إطار مقترح لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها في بيئة الاقتصاد المعرفي"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ١٤٩-١٥٥.
- معيار المحاسبة المصري رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢، "الأصول غير الملموسة".
- معيار المحاسبي المصري رقم ٢٣ المعدل لسنة ٢٠١٥ "الأصول غير الملموسة".
- لطفى، أمين السيد، (١٩٩٩)، "دراسات متقدمة في المحاسبة عن الأصول"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٦٦-٦٧.
- وهيب، بن داودية، (٢٠١١)، " متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، وأثره على القوائم المالية في منظمات الأعمال"، مجلة العلوم الاقتصادية والمعرفية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن علي، الجزائر، مجلد ٤، ١٢-١٨.

ثانيا المراجع الأجنبية:

- Abbasi, M., Kalantari, E., and Abbasi, H. (2012), "Impact of Corporate Governance Mechanisms on -Firm Value: Evidence from the Food Industry in Iran", Journal of Basic and Scientific Research, Vol. 2, No.5, 4712-4721.
- Abdulaal, A. (2018), "The Impact of Intellectual Capital on Business Organization", Academy, of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 22, No. 6, 257- 283
- AICPA, "Improving Business Reporting: A customer Focus", New York, 1994
- Atkinson, A., Banker, R., Kaplan, R., and Mark, S. (2001), "Management Accounting", Prentice Hall, New Jersey, 12-37
- Australian Accounting Standard Board. (1996)," Statement of Accounting Concepts (SAC4), Definition Statements (1013)", 3-4
- Berk, J., and Green, N. (2004), "Valuation and Return Dynamics of New Ventures", Oxford Journal, Social Sciences, Review Financial Studies, Vol.17, No.1, 1-3
- Bhatti, W., and Zaheer, A. (2014), "The Role of Intellectual Capital in Creating and Adding Value to organizational performance: A Conceptual Analysis", Electronic Journal of Knowledge Management, Vol.12, No.3, 137- 152
- Bontis, K. (1998), "Intellectual Capital and Business Performance in Malaysian Industries", Journal of Research Business, Vol.4, No.1, 123-148.
- Brennan, N. (2001). Reporting Intellectual Capital in Annual Reports: Evidence from Ireland", Accounting, Auditing and Accountability journal, Vol.14, No.4, 73-91
- Brooking, A. (1997) "The Management of Intellectual Capital", Long Range Planning Journal, Vol. 30, No.3, 97-123
- Bruggen, A., Vergauwen, P., and Dao, M. (2009), "Determinants of Intellectual Capital Disclosure, Evidence from Australia",

- Management Decision, Vol.47, No. 2. Available at: [www. Emerald insight.com](http://www. Emerald insight.com)
- Bukh, P. (2000), "Constructing Intellectual Capital Statement", Journal of Management, Vol. 17, No.1, 87- 108.
  - Caddy, N. (2001), "Intellectual Capital Recognizing Both Assets and Liabilities", Journal of Intellectual Capital, Vol. 1, No.2, 8- 17
  - Deep, R., and Narwal, K. (2014), "Intellectual capital and its Association with Financial Performance: A Study of Indian Textile Sector", Journal of Business Research, Vol. 4, No. 1, 43- 54
  - Dorom, N. (2010), "Analysis and Valuation of Insurance Company", Work Paper, Business School of Columbia University, 120, Available at: [www. Gsb. Columbia.edu](http://www. Gsb. Columbia.edu).
  - Dumay, J. (2009), "Intellectual Capital Measurement: A Critical Approach", Journal of Intellectual Capital, Vol. 10, No.2, 190-210
  - FASB Concept Statement No.5. (1984), "Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprise"
  - FASB (1980), "Qualitative Characteristics of Accounting Information", Concept Statement No. 2.
  - FASB, (1999)," Business Combinations and Intangible Assets", Exposure Draft No. 201-A.
  - FASB, (2001)" , Goodwill& other Intangible Assets "No.142
  - FASB, (1974), "Accounting for Research & Development Cost", Statement SFAS No.2.
  - FASB, (1985)," Accounting for Software Development Costs", Statement SFAS No.86.
  - Financial and Management Accounting Committee of the IFAC. (1998), "Discuss some of the Major Issues Surrounding the Measurements and Management of Intellectual Capital", New York,
  - Gatti, M. (2015), "Exploring the challenges of Measuring Intangibles: The Implementation of a balanced Scorecard in an Italian Company", International Journal of Management Cases, Vol.6, No.1, 35-52.

- Guthrie, A. (2001), “The Management, Measurement and Reporting of Intellectual Capital”, Journal of Intellectual Capital, Vol.1, No.1, p.5.
- Hesniati,H.(2021),” Effect of Corporate Governance on Intellectual Capital Disclosure “, International Journal of Economics, Business &Accounting Research, Vol.5, No.1, 34-41.
- IFAC, “Intangible Assets”, (1998), 3.
- International Accounting Standard (IAS), No. 38, “Intangible Assets”, 1998.
- Ismail, M. (2020),” Effect of Intellectual Capital on Firm Value and Financial Performance: An Empirical study on Companies Listed on Egyptian Stock Exchange “, Alexandria Journal of Accounting Research, Vol.4, No.3, available at: [www.aljalexu.journals.ekb.eg](http://www.aljalexu.journals.ekb.eg).
- James, C., and Rosalind, H. (2005), “Voluntary Disclosure of Capital and The Hidden Value”, Paper Presented at AFAANZ Conference, Melbourne, July, available at: [www. Research gate. Net](http://www.researchgate.net)
- Jeltje, V. (2001), “Reporting on Intellectual Capital”, Auditing Accountability Journal, Vol.14, No.4, 456-476.
- Jussupova, Y. (2007), “Business Concepts Ontology for an Enterprise Performance and Competences Monitoring”, Computers in Industry, Vol. 58, No.2, 118- 129
- Kamath, B. (2015), “Impact of Intellectual Capital on Financial Performance and Market valuation of Firms in India”, International letters of Social and Humanistic Sciences, Vol.48, 107- 122
- Kaplan, R., and Norton, D. (1996), “The Balanced Scored, Translating Strategy into Action”, Boston Harvard Business School, AAA.USA
- Khalique, S. (2013), “Impact of Intellectual Capital on the Organizational Performance of Islamic Banking Sector in Malaysia”, Asian journal of Finance Accounting, Vol.4, No.1, 134-146.

- Mondal, A., &Ghosh, C. (2021),” Effect of Intellectual Capital Disclosure on Cost of Equity Capital: A Sytudy on Indian Companies”, Asian Journal of Accounting Research, Vol.6, No.2, 165-179.
- Muhammad, A., and Ismail, N. (2009), “Intellectual Capital Efficiency and Firm’s Performance: Study on Malaysian Financial Sector”, International Journal of Economics and Finance, Vol.1, No.2, 32-48.
- OECD, (1999), “Measuring and Reporting Intellectual Capital from a Diverse Canadian Industry Perspective: Experiences, Issues and Prospects”, Amsterdam, 234, available at: [www.oecd.org](http://www.oecd.org)
- Pablo, F. (2007), “Company Valuation Method: The Most Common Error in Valuations”, Work paper, Business School, University of Navarra, available at: [www.reseaechgate.net](http://www.reseaechgate.net).
- Petty, R., and Guthrie, J. (2004), “Intellectual Capital, Literature Review Measuring. Reporting and Management”, Journal of Intellectual Capital, Vol.1, No. 2, 158-167.
- Qualey, T. (2001), “The Intellectual property Audit: A Primer on Intellectual property Law”, available at: [apps.americanbar.org](http://apps.americanbar.org)
- Roman, Z. (1998),” The Measurement and Management Intellectual Capital”, FMAC, International Federation of Accounting, 58
- Roos, J., Roos, G., Dragonetti, N., and Edvinsson, L. (1997), “Intellectual Capital: Navigating in the New Business Landscape”, Macmillan Business, London, 27-35, available at: [www.researchgate.net](http://www.researchgate.net).
- Sajedeh, H. (2012). “The Importance of Intellectual Capital Disclosure”, International Journal of Business and Social Science, Vol.1, No.1, 4-8.
- Smith, P. (2005), “Intellectual Property: Valuation, Exploitation, and Infringement Damages”, Journal of Accounting and Business, Vol.4, No.1, 4-12

- Starovic, D. (2004), “Understanding Corporate Value Managing and Reporting Intellectual Capital: Study at Center for Business Performance at Canfield School of Management, available at: [www.cimaglobal.com](http://www.cimaglobal.com).
- Stewart, T. (1997), “Intellectual Capital: The New Wealth of organizations”, Nicholas Brealey Publishing ltd, Available at: [www.members.aol.com](http://www.members.aol.com).
- Sveiby, K. (1998), “Measuring Intangibles and an Emerging First Standard”, Journal of Intellectual Capital. Available at: [www.sveiby.com.au](http://www.sveiby.com.au).
- Toorchi, M., Kavah, A., and Mansour, D. (2015), “Intellectual Capital and Management Accounting Practices: Evidence from Iran”, International Accounting and Business Conference, Islamic Azad University, Iran, available at: [www.sciencedirect.com](http://www.sciencedirect.com).
- Usoff, C., Thibodeau, J., and Burnaby, P. (2002), “The Importance of Intellectual Capital & Its Effect on Performance measurement Systems”, Managerial Auditing Journal, Vol.17, No.1, 231- 240
- Van, J., Koolstra, M., and Zijstra, M. (2001), “Reporting on Intellectual Capital”, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol.14, No.4,70-93.
- Weqar, F., Khan, A., Raushan, M., and Haque, S. (2020), “Measuring The Impact of Intellectual Capital on the Financial Performance on the Finance Sector of India,” Journal of Knowledge Economy, Available at : [www.doi.org](http://www.doi.org).
- Widiatmoko, J., Indarti, M., and Pawungkast, I. (2020), “Corporate Governance on Intellectual Capital Disclosure and Market Capitalization”, Journal of Business and Management, Vol.7, Issue.1, Available at: [www.doi.org](http://www.doi.org).

## الملاحق

### قائمة الاستقصاء

السيد الفاضل الأستاذ/الأستاذة

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة باعداد بحث علمي بعنوان: مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية ومقترحات علاجها: دراسة ميدانية وتطبيقية على شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية

زادت أهمية الأصول الفكرية من معرفة ومهارات للعاملين والبحوث والتطوير وحقوق الملكية الفكرية والعلاقات مع العملاء وغيرها، وأصبحت هذه الأصول هي مصدر النمو والتطور وخلق الميزة التنافسية بين منظمات الأعمال حيث أصبحت الشركات تحتاج الى أنواع من المعلومات التي يمكن أن يطلق عليها معلومات استراتيجية والتي تمكنها من انجاز أنشطتها بأسلوب يميزها عن المنافسين ويساعدها على تحقيق الثروة والمكانة المتميزة وتدعيم حجمها السوقي وقيادتها له وزيادة ولاء عملاءها. وعلى الرغم من أهمية الأصول الفكرية الآن هناك قصور واضح في النموذج المحاسبي الحالي في تقديم المعالجات المحاسبية المناسبة للقياس والإفصاح عنها.

يهدف البحث الي دراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية على قيمة الشركة، حيث تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة الميدانية الوقوف على معوقات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية وأثر القياس والإفصاح عنها على قيمة الشركة

وتأمل الباحثة من حضراتكم الاجابة على الاستفسارات والعبارات الواردة بقائمة الاستقصاء المرفقة، وذلك لما لرأيكم من أهمية بالغة في اتمام الجانب التطبيقي للبحث. علما بأن البيانات والأراء المقدمة لن تستخدم الا لغرض البحث العلمي فقط، وسوف تحاط بكل سرية. وتشكر الباحثة لسيادتكم تعاونكم الصادق معها واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي داعية الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء

المحور الأول: معوقات القياس المحاسبي للأصول الفكرية في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المتغيرات	أوافق بشدة (%)	أوافق (%)	محايد (%)	غير موافق (%)	غير موافق بشدة (%)
1- هناك صعوبة في التقدير و الاعتراف بالأصول الفكرية					
2- هناك صعوبة في استخدام وسائل القياس المحاسبية التقليدية لقياس الأصول الفكرية					
3- تركز وسائل القياس المحاسبية التقليدية على الحقائق المادية فقط مثل المنشآت و الآلات و لا تقيس الأصول الفكرية مثل الإبداع والمهارة					
4- تركز وسائل القياس المحاسبية التقليدية على نتائج المعاملات السابقة والتدفقات النقدية الحقيقية ولا تركز على المنافع المستقبلية					
5- هناك صعوبة في تصنيف مكونات الأصول الفكرية سواء كانت بشرية أو هيكلية (تنظيمية) أو مرتبطة بالعملاء					
6- هناك صعوبة في تحديد المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصول الفكرية					
7- هناك صعوبة في تحديد العمر الافتراضي للأصول الفكرية					
8- هناك صعوبة في معالجة تكاليف الأصول الفكرية كتكاليف تشغيل أو تكاليف رأسمالية					
9- هناك صعوبة في تحديد العوائد المحققة من امتلاك الأصول الفكرية					
10- هناك صعوبة في وضع الأصول الفكرية تحت السيطرة حتى في وجود القوانين مثل قانون حماية الملكية الفكرية					
11- هناك صعوبة في مقارنة الأصول الفكرية بين شركة وأخرى					
12- يلعب عدم وجود معايير محاسبية استرشادية دورا في صعوبة قياس الأصول الفكرية					
13- يلعب عدم وجود تشريعات ملزمة بقياس الأصول الفكرية دورا في صعوبة قياسها					



المحور الثاني: صعوبات الإفصاح عن الأصول الفكرية في شركات الاتصالات  
وتكنولوجيا المعلومات

غير موافق بشدة (%)	غير موافق (%)	محايد (%)	وافق (%)	أوافق بشدة (%)	المتغيرات
					1- تفضل الشركة عدم الإفصاح عن الأصول الفكرية لكونه افصاحا اختياريا
					2- تعتبر الادارة أن المعلومات المتعلقة برؤية الشركة و أهدافها, والأصول الفكرية ووسائل تطويرها من المعلومات التي من الممكن عدم الإفصاح عنها
					3- يعتبر المراجعون أن المعلومات المتعلقة برؤية الشركة و أهدافها, والأصول الفكرية ووسائل تطويرها من المعلومات التي من الممكن عدم الإفصاح عنها
					4- تعتبر وسيلة الإفصاح عائقا في الإفصاح عن الأصول الفكرية سواء في متن القوائم المالية أو في الملحقات الاضافية
					5- يتطلب الإفصاح عن الأصول الفكرية في متن القوائم المالية ضرورة استحداث وسائل قياس تتناسب مع طبيعة الأصول الفكرية
					6- هناك تداخل بين الشهرة و الأصول الفكرية وهو ما يعد سببا في عدم الرغبة في الإفصاح عن الأصول الفكرية
					7- يعد ضرورة الإفصاح عن الالتزامات المرتبطة بالأصول الفكرية عائقا في الإفصاح عنها
					8- يعد فقدان الميزة التنافسية للشركات من مسببات القصور في الإفصاح عن الأصول الفكرية مثل إيرادات الاختراع و تطوير تكنولوجيا المعلومات و اتفاقيات التراخيص لأنه يفقد الشركة خصوصيتها وسريتها
					9- يعد عدم وجود معايير محاسبية ملزمة مسببا لعدم الإفصاح عن الأصول الفكرية من جانب إدارة الشركة
					10- يعد عدم وجود تشريعات قانونية ملزمة بضرورة الإفصاح عن الأصول الفكرية دافعا لعدم الإفصاح عنها

المحور الثالث: يسهم تطبيق مقترحات العلاج في تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية

المتغيرات	أوافق بشدة (%)	أوافق (%)	محايد (%)	غير موافق (%)	غير موافق بشدة (%)
يسهم وجود عنصر الإلزام من جانب المعايير المحاسبية والتشريعات القانونية في حث إدارات الشركات على القياس والإفصاح للأصول الفكرية					
2- تؤدي رسملة أوجه الإتفاق في الأصول الفكرية في تسهيل قياسها والإفصاح عنها					
3- يسهم الإلتزام بإستهلاك الأصول الفكرية بشكل منظم وفقا للمعيار الدولي ٣٨ في تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية					
4- تعد القوائم الإضافية وسيلة جيدة لحث إدارات الشركات على الإفصاح عن الأصول الفكرية					
5- تساعد الممارسات الفعالة للحوكمة داخل الشركات وماتتضمنه من قواعد وأنظمة وضوابط على تيسير القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية					
6- يعد عدم التفرقة بين تكاليف مرحلتي البحوث والتطوير ورسمليتهما بإعتبار التطوير ماهو إلا تطبيق لنتائج البحوث من مسببات تحسين القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية					
7- يعد التوزيع الكمي للقيمة الإجمالية للأصول وفقا للأوزان النسبية لمكوناتها الأساسية (الشخصية والتنظيمية والعلاقية) وذلك من خلال خبرة إدارات الشركات لمسببات تكوين القيمة من وسائل تحسين قياس الأصول الفكرية					
8- يمكن تطوير نظام التكاليف بالأنشطة بحيث يمكن تقدير بنود التكاليف المتعلقة بالأصول الفكرية صعبة القياس والمرتبطة بالتحديث والتطوير والإبداع.					
9-تعد القيمة المضافة ورضاء العاملين وكفاءة القيادة وتكاليف التدريب ونفقات تكنولوجيا المعلومات ومقدار النمو في المبيعات من مؤشرات قياس الأصول الفكرية.					

## **The Effect of Accounting Measurements and Disclosure of Intellectual Assets on Company Value, an Applied Study on Communications and Information Technology Companies**

*Dr. Dina Abdelaleem Karema*

### **Abstract:**

Intellectual assets are a term synonymous with cognitive assets which are a total stock of capital or rights based on knowledge owned by the company. Although IA is one of the active factors of production and maximizing the wealth of the companies, However the measurement and disclosure process didn't receive attention either by concerned organizations or accounting standards as they didn't succeed in providing accounting treatments for many problems related to measurement and disclosure of IA. Even after issuing IAS no 38 1998, followed by the Egyptian accounting standard No23 year 2002, updated in 2015, then 2020, which concerned with intangible assets including IA such as patent, trademark, client lists, and trade secret. The research studies the measurements and disclosure problems of IA, proposals for treatment, and the impact on the company value. A field and an applied study have been conducted on Egyptian registered communications and information technology Companies. The IA was measured using (Sveiby model 98) while the dependent variable was measured using Tobin; s Q model. The results showed that the absence of obligation is considered a main reason for the lack of interest of management in measuring and disclosing IA, despite the confirmation of the results that there is a significant relation between IA and the company value. After studying the relation nature between the two variables using Odds ratio, it showed that as the IA increase the company value increases. The study recommended that the organizations that concerned with issuing international standards and legislation should provide a clear obligatory framework to measure and report IA and to overcome the obstacles they face.

**Key words:** Accounting disclosure, Intellectual assets, the company value